

# الشرق الأوسط الجديد

مارينا أوتاواي  
ناثان ج. براون  
عمرو حمزاوي  
كريم سجدبور  
بول سالم

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسيل

يُمنع منعاً باتاً نسخ أيّ جزء من هذا التقرير أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي.

لا تتبنى مؤسسة كارنيغي للسلام عادة مواقف مؤسسية حول قضايا السياسة العامة، ومن هنا لا تعكس الآراء المعبر عنها هنا بالضرورة آراء المؤسسة، أو كل موظفيها، أو أمنائها.

للحصول على نسخ الكترونية من هذا التقرير، تفضّل بزيارة الموقع: [www.CarnegieEndowment.org/pubs](http://www.CarnegieEndowment.org/pubs) ويتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية. للحصول على نسخة أرسل طلباً عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: [pubs@CarnegieEndowment.org](mailto:pubs@CarnegieEndowment.org)

Carnegie Endowment for International Peace  
Massachusetts Avenue, NW 1779  
Washington, DC 20036  
هاتف: 7600-483-202  
فاكس: 1840-483-202  
[www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)

## حول المؤلفين:

**مارينا اوتاي:** : باحثة بارزة في برنامج الديمقراطية وحكم القانون، وهي مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي. لها مؤلفات عدة آخرها «ما وراء الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي» الذي شاركت في تحريره جوليا شقير- فيروسو والذي تم نشره في كانون الثاني من العام 2008.

**ناثان ج. براون:** أستاذ علوم سياسية وشؤون دولية ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن وهو أيضاً باحث غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. له أربعة كتب حول السياسات العربية من بينها «السياسة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو: استعادة فلسطين العربية» (كاليفورنيا 2003).

**عمرو حمزاوي:** : باحث بارز في مؤسسة كارنيغي وأحد الباحثين المصريين المرموقين في مجال العلوم السياسية. وتشمل مجالات أبحاث حمزاوي الحالية الديناميكيات المتغيرة للمشاركة السياسية في العالم العربي بما في ذلك دور حركات المعارضة الإسلامية في السياسة العربية ويعالج كتابه الأخير بالاشتراك مع أنتوني تشيس أوضاع حقوق الإنسان بالعالم العربي.

**كريم سجدبور:** باحث في مؤسسة كارنيغي، عمل سابقاً ككبير المحللين حول القضايا الإيرانية في مجموعة الأزمات الدولية. وهو من أبرز الباحثين في الشؤون الإيرانية وله مداخلات دائمة في قناة بي بي سي التلفزيونية وإذاعتها وقناة سي أن أن الإخبارية والإذاعة الوطنية العامة وبرنامج نيوز أور مع جيم ليرير. كما صدرت له مقالات عدة في صحف واشنطن بوست ونيويورك تايمز وانترناشنول هرلد تريبيون ونيو ريوبلك.

**بول سالم:** مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت. له مجموعة مؤلفات في الشؤون العربية واللبنانية. أسس وأدار «المركز اللبناني للدراسات السياسية»، الذي يعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال دراسة السياسات العامة في لبنان. كما عمل مديراً عاماً لـ «مؤسسة فارس» الخيرية وكان عضواً في لجنة المراجعة العليا لتقرير التنمية البشرية العربية عام 2002 وعضواً في اللجنة الوطنية لإصلاح قانون الانتخابات في لبنان عام 2006.

## المحتويات

1	منطقة متغيّرة
4	حقائق الشرق الأوسط الجديد
6	الساحة العراقية الإيرانية
15	الساحة السورية اللبنانية
21	الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي
27	قضية الانتشار النووي
31	فشل أجندة الحرية
37	التوترات الطائفية
42	مقاربة الشرق الأوسط الجديد
44	إيران والانتشار النووي
47	تقدم في العراق وإستراتيجية لخروج الولايات المتحدة
48	فلسطين وإسرائيل
51	توازن القوة
52	سورية ولبنان
53	مسألة الديمقراطية
57	الملاحظات

## منطقة متغيرة

في أعقاب 11 أيلول من العام 2001، أطلقت إدارة بوش سياسة طموحة لصوغ شرق أوسط جديد يشكّل بسياقه التدخل في العراق القوة الدافعة للتحويل. فأعلن الرئيس بوش في 7 تشرين الثاني 2003: «إن إنشاء عراق حرّ في قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثاً مفصلياً في الثورة الديمقراطية العالمية». وفي خطاب تلو آخر، أوضح مسؤولو الإدارة الأميركية بما لا يترك مجالاً للبس أنهم لن يعتمدوا سياسة ترمي إلى إدارة الأزمات القائمة واحتوائها معربين بدلاً من ذلك عن عزمهم القفز فوقها عبر إعادة صياغة المنطقة وانتصار الديمقراطية والسلام لتغدو الصراعات القديمة فاقدة الأهمية. ولقد تلخصت هذه الفكرة في تصريح أدلت به وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان بصيف العام 2006. فهي أشارت إلى أن دفع إسرائيل إلى القبول بوقف لإطلاق النار لن يساعد البتة لأنه سيعيد ببساطة الوضع إلى ما كان عليه ولن يشجع على إنشاء شرق أوسط جديد. وكان من المفترض أن يغدو الشرق الأوسط الجديد منطقة تتألف بغالبيتها من دول ديمقراطية حليفة للولايات المتحدة، تخضع بها الأنظمة غير المتعاونة لمزيج من العقوبات المباشرة والإضعاف غير المباشر من خلال تقديم الدعم لحركات المعارضة الديمقراطية. علماً أنه وفي حالات قصوى وبالتوازي مع ما حدث بالعراق، لم تستبعد إدارة بوش الاستخدام المباشر للقوة لسلب الأنظمة المناوئة مقاليد السلطة.

ولا ريب في أن الشرق الأوسط في العام 2008 يختلف بشدة عما كان عليه الحال في العام 2001، وأن الحرب في العراق شكّلت القوة الدافعة الأبرز لهذا التحويل على الرغم من أنها لم تكن البتة القوة الوحيدة. بيد أن حصيلة التغيير ليست مطلقاً النتيجة التي توختها الإدارة الأميركية، بل على العكس فالوضع قد ازداد سوءاً في أكثر من بلد. وعلى الرغم من وجود قوات أميركية يفوق عديدها 160 ألف عسكري في العراق في نهاية العام 2007 وعلى الرغم من تحسّن في الوضع الأمني، فإن العراق يبقى بلداً يعيث فيه عدم الاستقرار والعنف والانقسام فساداً، ودولة فاشلة بكل ما في الكلمة من معنى. وكما نبّهت الإدارة الأميركية مراراً وتكراراً فإن التقدم يفوّض بنيانه رفض الفصائل السياسية العراقية الانخراط في عملية مصالحة جديدة. علاوة على ذلك، أدى انهيار مؤسسات الدولة العراقية في أعقاب سقوط نظام صدام حسين إلى كسر ميزان القوى بين إيران والعراق، فزاد نفوذ طهران في الخليج وما بعده. وفي هذه

سورية وإيران وعبر فرض عقوبات أحادية الجانب على غرار تلك المفروضة على حركة حماس وعلى الحرس الثوري في إيران. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية حلت أحياناً ضيفة على السياسة الأميركية كما أظهر الحل الناجح للصراع مع ليبيا حول قضيتي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل في العام 2003، فإن المواجهة بقيت النسق المهيم على مقاربة الإدارة الأميركية للشرق الأوسط بل وانعكست أيضاً على مواقف وقرارات الكونغرس طوال هذه الفترة.

وللموضوعية، ينبغي القول أن الآراء لطالما تباينت داخل الإدارة الأميركية، فإبان ولاية الرئيس بوش الأولى، كان وزير الخارجية كولن باول يمثل مقاربة أكثر تقليدية وحذراً وتعويلاً على الأداة الدبلوماسية إزاء الشرق الأوسط، غير أن آراءه لم تلقَ قط آذاناً صاغية. وأعيد إدخال عنصر من عناصر الدبلوماسية مطلع 2007، في وقت واجهت فيه الإدارة استمرار دوامة عنف في العراق وفشل الجهود الرامية إلى إقناع إيران بالتخلي عن مساعيها لتطوير قدرة نووية، ورفض كبار الحلفاء على غرار السعودية ومصر التعاون في أي مبادرة أميركية إقليمية إلا بشرط إعادة إحياء عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. وبعد رفضها رفضاً قاطعاً لتوصيات مجموعة دراسة الوضع العراقي المستقلة الصادرة أواخر العام 2006 والقائلة بضرورة شروع الولايات المتحدة في حوار مع جيران العراق ومن بينهم إيران وسورية، عادت إدارة بوش وبدأت حواراً من هذا النوع مع كلا الدولتين في 2007. فالتقى السفيران الإيراني والأميركي في العراق ثلاث مرات في بغداد في ذلك العام، وجمع وزيرة الخارجية بنظيرها السوري وليد المعلم لقاءً قصيراً على هامش مؤتمر دولي حول إعادة إعمار العراق في شرم الشيخ في أيار 2007. وفي تشرين الثاني، وبعد الكثير من التردد، تمت دعوة سورية للمشاركة في اجتماع عُقد في أنابولس لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط.

بيد أن أيّاً من هذه الومضات الدبلوماسية لم يغير في نبرة السياسة الأميركية الرامية للمواجهة. ولم تحل الاجتماعات المعقودة على مستوى السفراء بين الولايات المتحدة وإيران دون إسهاب الرئيس بوش ونائبه تشيني في الحديث عما ينبع من إيران من تهديد بحرب نووية مدمرة وحرب عالمية ثالثة. كذلك، دفعت تقديرات الاستخبارات الأميركية الصادرة في كانون الأول 2007 والتي خلصت إلى أن إيران علّقت برنامجها النووي في العام 2003، البيت الأبيض إلى المسارعة إلى الإعلان أن إيران تستمر في رفض التعاون بشكل

الأثناء، تستمر إيران في برنامجها لتخصيب اليورانيوم ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن الدولي وغير آبهة بتهديدات الولايات المتحدة بعملية عسكرية ضدها.

من جهته، يبقى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بلا حل، غير أن حدوده تغيرت تغيراً ملحوظاً مع شرح عميق في الصفوف الفلسطينية وآثار عقود طويلة من أعمال عسكرية إسرائيلية أحادية الجانب من شأنها التشكيك في مدى إمكانية تطبيق حل الدولتين. وعلى الرغم من أن لبنان تخلص إلى حد كبير من السيطرة السورية المباشرة، فإنه يظل منقسماً على ذاته ويتأرجح على شفا هاوية الصراع الداخلي. ومع أن أوراق سورية قد ضعفت من جراء سحب قواتها قسراً من لبنان، إلا أنها ما انفكت تتمتع بقدرة كبيرة على الإسهام في إدارة الشأن الداخلي أو تعويقه. وليس خطر الانتشار النووي بالمحصور بإيران، فمن المغرب إلى الخليج يعرب عدد متزايد من الدول العربية عن الرغبة في تطوير قدرة نووية تبقى، وإن طوّرت لأغراض سلمية محضة، قدرة نووية. أما الانقسامات المذهبية والإثنية فحدّت ولا حرج عن تعاضد أهميتها في المشرق العربي والخليج.

على صعيد آخر، لم يشهد الشرق الأوسط ثورة ديمقراطية ناجحة خلال السنوات الماضية. وبدلاً من ذلك، رتب الانفتاح الديمقراطي الذي دعت إليه الولايات المتحدة ودعمته جزئياً حتى نهايات عام 2005 إما إلى تعميق الانقسامات المذهبية والمجتمعية أو إلى كشف النقاب عن شعبية وقوة الحركات الإسلامية في مقابل ضعف شديد للتيارات الليبرالية، فكان ذلك سبباً من بين أسباب عدة حدثت بالولايات المتحدة إلى التراجع عن الترويج للديمقراطية. وفي التحليل الأخير فشلت الولايات المتحدة في القفز فوق المشاكل القديمة وتلفي نفسها اليوم في مواجهة غالبية تلك المشاكل، وفي معظم الأحيان بطريقة أشد، مضافاً إليها مشاكل أخرى جديدة.

وبلا ريب لم تنشئ السياسات الأميركية وحدها هذا الشرق الأوسط الجديد المضطرب، فالأطراف الإقليمية الفاعلة، دول وحركات غير دولانية، رسمت وما فتئت ترسم معالم واقعه المتغير. بيد أن ريشة السياسات الأميركية شكّلت العامل الأهم في رسم معالمه. فقد تميزت السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط بمركزية نسق المواجهة، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية أو على الأقل التهديد باستخدامها عبر «ضربات احترازية» كما ورد حرفياً في إستراتيجية الأمن القومي أيلول 2002. ولقد استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية في أفغانستان والعراق وفي غير ميدان من ميادين الحرب على الإرهاب، وكذلك اعتمدت أيضاً على أشكال أخرى من الإكراه عبر دعوتها إلى اعتماد مجلس الأمن قرارات تدين وتعاقب

السورية والساحة الفلسطينية الإسرائيلية ومعها ثلاث قضايا حساسة ومتداخلة تتمثل بالانتشار النووي والمذهبية وتحدي الإصلاح السياسي تحدد مجتمعة معالم الشرق الأوسط الجديد. وليست هذه المشاكل طبعاً بالمشاكل الوحيدة التي ستضطر الولايات المتحدة إلى التعامل معها خلال السنوات المقبلة في الشرق الأوسط. فمصر، على سبيل المثال، ستمرّ بما لا يقبل الشك تقريباً بأزمة خلافة ربما رتبت توترات مجتمعية ودفعت نحو إعادة صياغة العلاقة بين المؤسسات الأمنية والسلطات المدنية. وسيتعين على دول الخليج التأقلم مع الغياب المتزايد للتوازن بين الأنظمة السياسية الخاملة والمجتمعات والأنظمة الاقتصادية المتغيرة بسرعة. ومن المشاكل الأخرى التي من شأنها التأثير في المنطقة نقشي النمو السكاني في العديد من الدول وعدم قدرة اقتصادياتها على استيعاب قوة عاملة متوفرة بكثرة وفي كثير من الأحيان غير مؤهلة علمياً. غير أن هذه المشاكل إما خاصة بدول بعينها أو قديمة مزمنة لا تستدعي إعادة التفكير في السياسة الأميركية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لم ندرج مشكلة الإرهاب على هذه اللائحة لأسباب عدة، على الرغم من أن الإرهاب ما فتئ جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط الجديد كما القديم. أولاً، ليس الإرهاب بمشكلة منفصلة يمكن معالجتها عبر حرب ما، بل هو مشكلة لا يمكن حلّها إلا عبر تضافر السياسات الأميركية كلها في المنطقة. وليس الإرهاب الموجه ضد الولايات المتحدة ظاهرة أحدثتها كراهية عمياء لا شرح لها إزاء الولايات المتحدة، بل هو ردّ مؤسف وحتماً غير مقبول على الدور الذي أدته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط طوال عقود خلت من الزمن. وهكذا، لا يمكن للحد من الإرهاب أن يكون سياسة منفصلة، معزولة عن جميع السياسات الأخرى. والحق أن الولايات المتحدة ستستمر في تعقّب الشبكات الإرهابية وتفكيكها وستستمر في العمل مع دول أخرى في المنطقة بغية تحسين معلوماتها الاستخباراتية حول المنظمات الإرهابية، لأنه ما من سياسة يمكن لاختيارها دون غيرها حلاً لمشاكل المنطقة أن يؤدي إلى اختفاء الشبكات الإرهابية بين ليلة وضحاها. لكن من جهة أخرى لا يمكن لمساع استخباراتية أو أمنية أو عسكرية تُبذل أن تحلّ مشكلة الإرهاب بمعزل عن مجمل السياسات الأخرى التي تتبعها الولايات المتحدة. بل أن من شأن اعتماد سياسة تركز على الإرهاب فقط بدلاً من النظر في منظومة العلاقات التي ترتبط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط المساهمة في خطر تفاقم مشكلة الإرهاب بدلاً من حلّها.

كلي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومازالت ضالعة في تخصيب اليورانيوم خلافاً لقرارات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن المحللين أجمعوا على أن ما خلصت إليه تقديرات الاستخبارات القومية من شأنه أن يمنع بشكل فعال استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية ضد إيران، فإن البيت الأبيض تعمد الإصرار على أن الخيار لا يزال مطروحاً. كذلك، دعت الإدارة سورية إلى أنابولس بيد أنها رفضت الموافقة على إدراج قضية الجولان بنداً على أجندة المؤتمر ولم تتوان عن الإعراب عن معارضتها لإمكانية حصول مفاوضات سورية إسرائيلية حول هذه المسألة.

وتواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الجديد تحديات مركزية ترتبط بثلاث مجموعات من الدول وثلاث قضايا قطاعية تأثرت جميعها سلباً بالسياسات الأميركية في السنوات الأخيرة القليلة. وفي حين يشكّل تطوّر الأوضاع في إيران والعراق تهديداً كبيراً يحدق بأمن ومصالح الولايات المتحدة، أضحت لبنان ومعها سورية بمثابة ساحة منزوعة الاستقرار على نحو يؤثر في دول الجوار والسياق الإقليمي الأوسع. من جهته، استحال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من مشكلة مزمنة إلى عائق كبير يعرقل تعاون الولايات المتحدة مع الأنظمة الصديقة لها في المنطقة. وليست المجموعات أو الساحات الثلاث بالمنفصلة تماماً عن بعضها البعض، بيد أنه من المستحسن لأغراض التحليل الموضوعي النظر في كل على حدة. ويواجه صنّاع السياسة الأميركية أيضاً سلسلة من المشاكل القطاعية التي تطل المنطقة بأسرها، أولها تحدي الانتشار النووي الذي يبلغ ذروة خطورته مع إيران لكنه لا يقف عندها، وثانيها المعضلة التي طرحتها أمام الولايات المتحدة صراعات سياسية داخلية في دول عدة حفزتها الولايات المتحدة في البداية كجزء من برنامج تحولات ديمقراطية لكنها تراجعت عنها لاحقاً ما أدى إلى تقويض المصادقية الأميركية وطرح أسئلة مشروعة حول نواياها الحقيقية، وأخيراً تنامي الصراعات المذهبية.

## حقائق الشرق الأوسط الجديد

تكمن الخطوة الأولى نحو صوغ سياسة جديدة في فهم حقائق الشرق الأوسط الجديد كما هي الآن. فمجموعات الدول الثلاث المؤلفة من الساحة العراقية الإيرانية، والساحة اللبنانية

## الساحة العراقية الإيرانية

من الحجج التي استخدمتها إدارة بوش في تبرير حربها على العراق وجود محور شر يهدد المصالح الأميركية ويعبر بطريقة غريبة وعوجاء عبر العراق وإيران وكوريا الشمالية. وأقل ما يقال عن مقولة محور الشر أنها لم تتسم بالدقة فأنى لبلدين تجمعهما عداوة شديدة كإيران والعراق أن يشكلا محوراً تكون كوريا الشمالية جزءاً منه وهي التي ليست أصلاً جزءاً من المشهد السياسي في الشرق الأوسط؟ واليوم بات العراق تربطه بإيران علاقة أكثر تعقيداً مما كان عليه الحال في 2002، بيد أن الدفع بوجود محور عراقي-إيراني ما زال غير دقيق. فمشاكل عراق بعد صدام وحلولها المحتملة متصلة بإيران اتصالاً وثيقاً على النحو الذي غدا معه مستحيلاً مناقشة أي حلول للمشاكل العراقية من دون أخذ ما ستقوم به إيران بعين الاعتبار. وسياسياً، صار العراق وإيران يشكلان ساحة متصلة تواجه بها الولايات المتحدة حقائق يصعب تغييرها، بعضها نتائج مباشرة للسياسات الأميركية، أو بشكل أدق النتائج غير المتوقعة وغير المرغوب بها لتلك السياسات، وبعضها الآخر نجم عن تفاعلات عوامل ومؤثرات داخلية وإقليمية. إلا أن الأمر الذي لا شك به هو أن السعي إلى التمييز بين ما هو ناتج عن السياسة الأميركية وعن ما هو ناجم عن غيرها عمل لا طائل منه، فمهما كانت الأسباب هذه هي الحقائق التي يتعين على السياسة الأميركية التعاطي معها في المستقبل.

## العراق

تتمثل الحقيقة المركزية بالعراق في أنه اليوم دولة فاشلة، فالاجتياح الأميركي أطلق العنان لصراع على السلطة سيتطلب انتهاءه سنوات عدة وهو يحول فعلياً دون قيام دولة قوية. وتبدو علامات فشل الدولة جلية، فالعراق ما لبث يعجز عن احتواء العنف بمفرده. وقد كان عاجزاً عن القيام بذلك حتى منتصف العام 2007 على الرغم من وجود قوات أميركية يصل عددها إلى 140 ألف عسكري. ونجحت الزيادة الكبيرة لعدد القوات بثلاثين ألف عسكري في تخفيف العنف نسبياً وإن ظلت مستوياته الراهنة بالغة الارتفاع. كما أن العراق ما زال عاجزاً عن الوفاء بالأعمال الإدارية الرئيسية للدولة، فالميزانيات لم تُنفق غالبية أموالها وإعادة الإعمار بطيئة والخدمات لا يجري تقديمها. وتسيطر مجموعات مختلفة على معظم

المدن والبلدات في حين يغيب عنها بشكل كامل تقريباً الولاء للحكومة المركزية. فالمليشيات الشيعية والمليشيات السنية ومجالس الصحوة السنية والتنظيمات العشائرية تتناحر في ما بينها وتسيطر على البلدات والقرى والأحياء أحياناً بالتعاون مع الولايات المتحدة وقوات الأمن العراقية وأحياناً أخرى بالمعارضة لهما أو ببساطة بمفردها. وتتنافس المؤسسات الحكومية الرسمية مع بنى غير رسمية تطوّرت في فراغ السلطة تبدو أقوى وأنفذ من الأولى، وتلك جميعاً إرهابيات رئيسية لانهايار الدولة.

أما الحقيقة الثانية فهي أن انهيار الدول دائماً ما يصعب مواجهته أو الحيلولة دون استمراره. وعلى الرغم من تنوع الصيغ الممارسة عالمياً لإعادة الإعمار في أعقاب الصراعات والمحاولات الدولية العديدة لجمع أشلاء الدول المنهارة فإن عدد الحالات الناجحة غير مشجع. فالتدخل الخارجي قد يؤدي أحياناً إلى إخماد فتيل العنف على غرار ما نجح في فعله في دول صغيرة آخرها البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون، بيد أن التدخل الخارجي قد فشل حتى الساعة في وضع حدّ للعنف في الدول الكبيرة على غرار أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وبالتأكيد العراق. ويعزا ذلك إلى حدّ كبير إلى أن حجم قوة التدخل اللازم لفرض النظام في مثل هذه الدول مهول ويفوق حجم ما تستطيع الجماعة الدولية أو دول بمفردها أن تسهم به خاصة في ظل الاعتماد المتبادل على التكنولوجيا بدلاً من القوة البشرية. وقد أثبتت التجارب أن إيجاد وضع سياسي من شأنه جعل الدولة المعنية قابلة للحياة من دون التدخل الخارجي لهو أمر غاية في الصعوبة حتى في الدول الصغيرة. ويعود ذلك في المقام الأول إلى عدم إمكانية فرض الحلول السياسية التوافقية من الخارج أو بإرادة دولية فقط، فتلك إما تعتمد على توافقات داخلية تبرمها المجموعات المتنافسة في ما بينها أو على نصر ساحق يحققه أحد الفصائل المتناحرة. ويمكن القول إن التحول الناجح من دولة فاشلة إلى دولة قادرة على البقاء والعمل بمفردها يمثل مهمة عجز التدخل الخارجي حتى اليوم عن تحقيقها.

أما الحقيقة الثالثة فتكمن في إخفاق العراقيين حتى الآن ومثلهم في ذلك الولايات المتحدة في إعداد خطة واضحة وعملية لكيفية إخراج البلاد من حالة الانهيار الراهنة. وفي حين ساهم رفع عدد القوات الأميركية الذي نفذته الولايات المتحدة إبان العام 2007 في تخفيض مستوى العنف، فإنه لم يترافق مع إحراز تقدم حقيقي على الصعيد السياسي. وما برحت الشخصيات والقوى السياسية العراقية تتنافس في ما بينها وغالباً ما يتعذر فهم رؤيتها

أما القوى السنية فتتنوع وتتناقض كذلك رؤاها ومواقفها. فالسنة شعروا بالتهميش بفعل حل الجيش العراقي عقب سقوط نظام صدام وسياسات التطهير المتبعة بحق البعثيين وبكل تأكيد بعد الانتخابات التشريعية التي همشتهم بصورة كبيرة على الرغم من أنهم يشكلون 20 في المائة من السكان. لذا قاطع السنة الانتخابات في 2005، بيد أنهم عادوا واكتشفوا سريعاً أن هذه المقاطعة زادت الوضع سوءاً إذ منحتهم تأثيراً أقل في عملية صياغة الدستور وفي الحياة البرلمانية. ولا ريب في أن غياب قيادة سنية قوية والانقسامات القائمة بين الفصائل المتعددة قد عمقت من ضعف التمثيل السني.

والمفارقة في أن السنة أرادوا في البداية مواجهة جل تحولات ما بعد صدام عبر الدعوة إلى بناء دولة عراقية مركزية قوية على الرغم من أنه لم يكن من المرجح أن يلعبوا دوراً هاماً في مثل هذه الدولة. أما مؤخراً، فبدأ موقف السنة بالتطور لكن بطرق ما زالت غير جلية المعالم. فالمليشيات العشائرية الجديدة المسماة بمجالس الصحوة التي ساعدت الولايات المتحدة في تنظيمها بغية مكافحة القاعدة هي تنظيمات ذات جذور محلية. وتعي مجالس الصحوة أهمية النظام غير المركزي وتدرج فوائده ويبدو أنها قلما تحترم الحكومة المركزية أو حتى السياسيين السنة في البرلمان والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، بدأ البعض بمجالس الصحوة في العمل على تشكيل تحالفات كبرى والتأثير في مجريات اللعبة السياسية على المستوى الوطني، في حين اندفع البعض الآخر نحو التناحر. وفي وضع متغير بسرعة شديدة، من الصعوبة بمكان الخلوص إلى استنتاجات عامة حول أهداف القوى السنية كما يظل صعباً التنبؤ بالمسار المستقبلي لمجالس الصحوة كأن تنقلب على الحكومة المركزية لحماية استقلاليتها الذاتية أو تحاول، على النقيض من ذلك، أن تصير جزءاً من الجيش العراقي ربماً أملاً في السيطرة عليه لتحقيق حلم استعادة السلطة السنية في عراق مركزي.

من جهتها، ما برحت التكتيكات الأميركية تجاه العراق في تغيير منذ بداية الاحتلال. فواشنطن ارتحلت على الصعيد السياسي إبان السنة الأولى من الاحتلال ومن ثم وضعت تالياً خطة لعملية تحول ديمقراطي أرغم العراق فيه على المضي قدماً بصياغة الدستور وإجراء الانتخابات وبناء المؤسسات بسرعة لم تترك مجالاً حقيقياً للنقاش والمصالحة. وبحلول كانون الأول من العام 2005 اكتملت العملية الرسمية بالانتخاب، لكن سرعان ما اتضح أن نجاح الخطوات الرسمية لم يُترجم إلى نتيجة سياسية قابلة للحياة. فالبرلمان المنتخب في كانون الأول من العام 2005 فشل في تشكيل حكومة حتى مطلع أيار 2006

لمستقبل العراق بصورة واضحة، بل أن اللحظات القليلة التي بدت بها تلك الرؤية واضحة لم يحل ذلك دون استمرار تفاوت كبير بين الرؤية والأعمال الدائرة على الأرض.

ويمكن القول إن الأكراد هم الطرف الوحيد في الصراع داخل وحول العراق الذي ما فتئ يتمتع برؤية واضحة متماسكة لم تتغير على مرور الزمن وتطبق بسياسات عملية تتماشى مع رؤيته. فمنذ بداية الحرب، بل منذ نهاية حرب الخليج 1990-1991، سعى الأكراد إلى تطوير إقليم مستقل ذاتياً خاص بهم. ومع أن الأكراد بالعراق يفضلون شعبياً الاستقلال الكامل، رفض قادتهم دوماً (أو أجلوا) النزوع نحو الاستقلال لمخاطره البالغة. وقد سعى الأكراد سعياً دؤوباً لتحقيق هدفهم في الاستقلال الذاتي، فدعموا اعتماد دستور فيدرالي للعراق يضع سلطات ضئيلة في يدي الحكومة المركزية وسلطات كبرى في يدي المحافظات والأقاليم وكذلك حافظوا على الهوية المنفصلة والبنية القيادية للمليشيات الكردية (البشمركة) على الرغم من أنها صارت شكلياً جزءاً من الجيش العراقي الجديد. وعلى نفس المنوال، يتمتع الأكراد بحكومة إقليمية مستقرة وبرلمان يسن القوانين الخاصة بالمنطقة الكردية كما يوقعون عقوداً استثمارية مباشرة مع شركات دولية بما بها شركات من قطاع النفط متجاوزين بذلك الحكومة العراقية المركزية. هدف الأكراد إذاً واضح وسياساتهم تتسق معه.

أما الأطراف الأخرى في العراق فلا تتمتع أهدافها وممارساتها بالثبات عينه. ولأن الشيعة هم المجموعة السكانية الأكثر عدداً والتي لها أكثر أعضاء البرلمان وتسيطر على منصب رئيس الوزراء، فإن لهم مصلحة مشروعة في الحفاظ على سلطة الحكومة المركزية. مع ذلك، للفصائل الشيعية المختلفة أهداف جد متناقضة. فحزب الدعوة التابع له رئيس الوزراء نوري المالكي ملتزم، بما لا يثير العجب، بدعم سلطة الحكومة المركزية، في حين أن المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم (المعروف سابقاً بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) ومع أنه هو أيضاً جزء من الحكومة الحالية، يشاطر الأكراد رؤيتهم حول عراق تتركز به السلطة على المستوى الإقليمي ويدفع نحو توحيد المحافظات التسع ذات الأغلبية الشيعية في إقليم واحد. من جهته، يتحدث مقتدى الصدر، السيد المعمم المتشدد الذي يتزعم أكبر المجموعات الشيعية وأقلها انضباطاً وتماسكاً، عن عراق موحد غير أنه في الوقت عينه ما انفك يتحدى سلطة الحكومة المركزية فارضاً سيطرته على الأرض حيثما استطاع. أما حزب الفضيلة الأصغر حجماً من غيره من الأحزاب الشيعية والمتمركز بصورة أساسية في البصرة فضالع في بناء معقل أساسي له في تلك المدينة.

لا بد له أن يخرج من رحم هذا الواقع المسيطرة عليه أجنداث سياسية متغيرة ومتعارضة. ومن المتوقع أن تكون هذه المهمة في ظل أي ظرف من الظروف مهمة صعبة بل ومثبطة للعزائم نظراً إلى أن اللاعبين الكبار كافة بلا استثناء مسلحون وغير مترددين في اللجوء إلى العنف وعاجزون على ما يبدو عن النظر إلى ما أبعد من مصالحهم الآنية التي يفضلونها على مصالح البلاد ككل، كما أن الولايات المتحدة ما برحت تتبع سياسة متناقضة إزاء العراق ترغب في دولة قوية وتسليح في ذات الآن الميليشيات العشائرية.

## إيران

برزت إيران لاعباً أقوى في المنطقة منذ القضاء على صدام حسين وانهيار الدولة العراقية. وهذه النتيجة لم تكن طبعاً ما يتوخاه مهندسو الحرب على العراق الذين رؤوا في قرار القضاء على النظام البعثي في بغداد خطوة أولى نحو إعادة صياغة خارطة المنطقة والقضاء على الجمهورية الإسلامية وقيادتها الدينية. فهم اعتقدوا أن الديمقراطية العلمانية المتقدمة شعلتها في العراق من شأنها أن تلهم الإيرانيين للانقلاب على نظامهم الديني كما توقع وزير الدفاع دونالد رامسفلد، أو أن سقوط بغداد وتطويق إيران بالقوات الأميركية في العراق وأفغانستان والخليج من شأنهما دبّ الذعر في النظام الإيراني ودفعه إلى تغيير سياساته الداخلية والخارجية. وذهب البعض حتى إلى التوقع أن كبار المراجع وعلماء الدين الشيعة في إيران المعارضين بغالبيتهم، حسب ما كان الظن سائداً، للحكم الديني الذي أرسى عماده الإمام الخميني، سيغادرون الحوزة العلمية في قم إلى حوزة النجف الأشرف في العراق، ومن هناك سيشككون في الشرعية الدينية للجمهورية الإسلامية بل وقد يحرضون جماهير الشعب الإيراني على التمرد عليها. وتواكبت هذه التوقعات مع العديد من الأصوات داخل الإدارة الأميركية التي رأت أن على الولايات المتحدة الأميركية فور غزو العراق نقل ميدان القتال إلى طهران أيضاً.

بيد أن رياح الأحداث جرت بما لا تشتهي السفن الأميركية، فمنذ الاجتياح الأميركي للعراق توجهت تيارات السياسة الداخلية في إيران نحو اليمين بشكل ملحوظ مبتعدة من الإصلاحيين ومقتربة من المتشددين. وأدت الانتخابات البرلمانية في العام 2004 والتي تدخل بها القيادة الدينية ممثلة في مجلس صيانة الدستور أيما تدخل إلى التخلص من الأغلبية الإصلاحية في البرلمان وإلى المجيء بمجموعة من البرلمانيين المحافظين بدؤوا اليوم الأول

ثم أثبتت هذه الحكومة مدى محدودية فعاليتها مع تركيز كل طرف مشارك بها على تحويل الوزارات التي سيطر عليها إلى ملك سياسي. من جهتها، وضعت الولايات المتحدة غير الراضية عن نتائج صياغة الدستور أيضاً إستراتيجية سياسية جديدة تمثلت بدفع السياسيين العراقيين باللين حيناً وبالشدّة حيناً آخر إلى تعديل الدستور لزيادة سلطة الحكومة المركزية والحيلولة دون التهميش التام للسنة وللنفاوض حول قانون نفط جديد وسلّة تشريعات أخرى بالغة الأهمية.

واستمرت العملية بشكل عشوائي طوال مطلع العام 2007. ومع تزايد معارضة الرأي العام الأميركي للحرب، حاولت الإدارة جعل إتمام تلك المهام شروطاً على الحكومة العراقية استيفائها في غضون أشهر قليلة إذا ما شاعت للدعم الأميركي أن يستمر، فمن دون هكذا اتفاق، على ما أشار المسؤولون، لن تغدو المساعي العسكرية الأميركية سوى هباء منثور. وبحلول خريف العام 2007، بات واضحاً عجز العراقيين عن استيفاء الشروط المفروضة عليهم. وفي الوقت عينه، بدأت مجالس الصحوة السنوية التي سلّحتها الولايات المتحدة لمقاتلة القاعدة بتحقيق بعض النجاح على الصعيد المحلي، وكنتيجة لذلك أبحرت الولايات المتحدة من جديد في اتجاه مختلف فقلّلت من أهمية الشروط التي حددتها سابقاً وأعلنت أن الطريقة المثلى للمّ شمل العراق السياسي ليست في التوصل إلى مصالحة غير مستقرة بين الفصائل السياسية الفاعلة على المستوى الوطني، بل في تأسيس بنية قوي ينطلق من الأسفل إلى الأعلى ويستند إلى ما حقق من نجاحات محلية.

وواقع الأمر أن هذه الرؤية القائمة على إعادة بناء العراق انطلاقاً من الأسفل إلى الأعلى كانت رؤية لم يسبق للولايات المتحدة أن صرّحت عنها بوضوح من قبل وما لبثت تتناقض مع العديد من الخطوات الأميركية المتبعة أيضاً على أمل إيجاد حلّ سياسي في العراق. فالإدارة ما زالت معارضة أشدّ المعارضة لأي تقسيم للعراق، بما في ذلك حتى «التقسيم الخفيف» إلى أقاليم مستقلة ذاتياً على غرار كردستان، وهي ما برحت تبني الجيش العراقي وتحاول تعزيز سلطة الحكومة المركزية. وفي الوقت عينه، تشجع الإدارة الميليشيات السنوية ومجالس الصحوة وتدريبها وتسليحها بغية مكافحة القاعدة وإرساء الأمن على المستوى المحلي من دون خطة توضح كيف يمكن إعادة دمج هذه المجموعات كلها سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً في دولة موحدة.

ولا ريب في أن أي توافق سياسي من شأنه تحويل العراق من دولة فاشلة إلى أخرى فاعلة



مع القوى الشيعية المختلفة. ولا شك في أن هذا النفوذ يعود إلى ما قبل الغزو الأميركي للعراق لكنه تعاضم أكثر بعده. وقد بدأ هذا النفوذ بالاتساع إبان الثمانينيات وازداد في التسعينيات عندما عبرت ثلّة من علماء الدين الشيعة الحدود لاجئاً إلى إيران هرباً من إمعان صدام حسين في قمع الشيعة الذين حاولوا التمردّ عليه عقب حرب الخليج 1990-1991 بتشجيع من الولايات المتحدة لكن في النهاية من دون أي دعم فعلي منها. وفي حين هرب المعارضون العلمانيون للنظام العراقي إلى الغرب، تقاطر علماء الدين الشيعة إلى إيران لجوّها الذي ألفه العديد منهم عند دراستهم بها. ورحبت بهم الجمهورية الإسلامية بذراعين مفتوحين لأسباب دينية ولمصالح الدولة الإيرانية. فمن الطبيعي بمكان أن يستقبل نظام ديني رجال دين عانوا الأمرين اضطهاداً غير أن القضية كانت أكبر من الدين وحده، فإيران ساعدت أيضاً في تنظيم الحركات السياسية وسلّحت ميليشياتها علماً بأن جل الأحزاب الشيعة الرئيسية الفاعلة اليوم في العراق نظّمت ميليشياتها ودرّبتها في إيران لاسيما إبان التسعينيات.

وبشكل عام، تسعى طهران الآن إلى تشجيع سيطرة الشيعة على مقاليد الأمور بالعراق وإلى إبقاء الولايات المتحدة منشغلة بالتوترات العراقية وبمنأى عنها، غير أنها تريد في الوقت عينه الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وتلافي انعدام الاستقرار بالكامل. وقد أدى هذا السعي إلى ولادة إستراتيجية معقّدة من ثلاث شعب: (1) تشجيع الديمقراطية الانتخابية كوسيلة لهيمنة الأكثرية أي الحكم الشيعي، (2) تعزيز درجة من الفوضى لا تقود إلى انهيار العراق بالكامل، و(3) الاستثمار في مجموعة واسعة من الفصائل العراقية المتنوعة والمتنافسة أحياناً. وكنتيجة لذلك، تغدو إيران اليوم متمتعة بموقع قوي يسمح لها بحماية مصالحها مهما تنوّعت السيناريوهات السياسية. فهي قدّمت الدعم لجميع الفصائل والميليشيات الشيعية الكبرى كما تشير بعض الأدلة أيضاً إلى أنها وسّعت نطاق دعمها ليطل مجموعت سنية. وبهذه الطريقة، تضمن إيران استمرار نفوذها في ظلّ أي سيناريو ديمقراطي بما أن التوزيع السكاني من شأنه أن يضمن دوماً سيطرة الأحزاب الشيعية على أكثرية المقاعد في البرلمان في أي انتخابات نزيهة قد تتم، وكذلك في حال صارت اليد الطولى للميليشيات في سياق تفجر مستمر للأوضاع الأمنية. وبما أن إيران قادرة على المحافظة على نفوذها في عراق ضعيف في ظلّ سيناريوهات متنوّعة، فإنها تتمتع بقدر من المصدقية عندما تؤكد عدم رغبتها في انقسام العراق أو غرقه في حالة من الفوضى العارمة. والمفارقة الهامة هنا هي أن النتائج التي لا تريدها إيران أي انقسام العراق أو الفوضى العارمة هي نفسها التي

في مناصبهم بهتافات «الموت لأمركا». ثم جاءت الانتخابات الرئاسية في حزيران من العام 2005 بمفاجئة كبرى تمثّلت بفوز رئيس بلدية طهران المتشدّد محمود أحمدي نجاد الذي ترشّح على أساس أجندة انتخابية اقتصادية شعبية رامية إلى مكافحة الفساد و«تحويل مال النفط طعاماً على موائد الناس».

وتتمثل الحقيقة الأولى في إيران اليوم في زيادة القمع وجرعة السلطوية بالبيئة السياسية. فعلى الرغم من أن إيران لم تكن بالدولة الحرة أو الديمقراطية حقاً إبان حكم خاتمي، فإنها باتت إبان حكم أحمدي نجاد أقلّ ديمقراطية وحرية. فقد حاول المتشدّدون الانقلاب على ما أحرز من تقدم في الحريات السياسية والاجتماعية في حقبة خاتمي عبر اعتقال الطلاب والناشطين في المنظمات الأهلية والصحفيين والمفكرين وترهيبهم غالباً تحت ذريعة «حماية الأمن القومي». وعادت إيران لتشهد إنزال العقوبات القاسية بمرتكبي الجرائم غير العنيفة على غرار رجم الزناة حتى الموت وقطع أيدي السارقين والإعدام العلني للمثليين جنسياً. أما الحقيقة الثانية فهي أن إيران غدت لاعباً إقليمياً أقوى من أي وقت مضى وصارت خاضعة لقيادة نخبة أكثر تشدّداً وأصبحت تواقّة إلى ممارسة نفوذها الإقليمي ممارسة كانت تعجز عنها إبان حكم صدام حسين للعراق. فالحرب العراقية الإيرانية المكلفة الممتدة بين العامين 1980 و1988 التي انتهت بشكل غير حاسم بوقف إطلاق نار فرضته الأمم المتحدة وأدّت في نهاية المطاف إلى عودة الأمور إلى وضعها السابق أوضحت بما لا يقبل اللبس عدم قدرة أي من البلدين على الإخلال بميزان قوى أخلّت به الولايات المتحدة منفردة عندما أسقطت صدام حسين. وسمح انتخاب أحمدي نجاد وارتفاع أسعار النفط المتأثرة جزئياً بتداعيات غزو العراق لإيران بالاستفادة من الفرصة التي أتاحتها سقوط صدام، فعززت طهران تحالفها مع دمشق وزادت دعمها لحزب الله وحماس ورفعت من حدة خطابها المعادي لإسرائيل.

وبالنسبة إلى بعض الحكومات العربية في المنطقة، فإن إيران ضالعة في بناء «هلالٍ شيعي» هو عبارة عن تحالف مع مجموعات ومنظمات شيعية في العراق والخليج والهلال الخصيب. علاوة على ذلك، تسعى إيران، كجزء مما تراه حرباً وجودية ومواجهة أيديولوجية مع الولايات المتحدة، حتى إلى التحالف مع دول بعيدة على غرار فنزويلا ودعم منظمات على غرار طالبان التي لا يجمعها بها مصلحة ما خلا عدائها للولايات المتحدة.

وتكمن الحقيقة الثالثة في أن إيران أضحت اليوم تتمتع بنفوذ واسع في العراق من خلال علاقاتها

ترفضها الولايات المتحدة.

أما الحقيقة الرابعة فهي خلو جعبة الولايات المتحدة، ما خلا التدخل العسكري، من أي أداة قوية ترغم بها النظام الإيراني على تغيير سياساته. فإيران قررت في مرات معدودات التعاون مع الولايات المتحدة بشروطها وخدمة لمصالحها، غير أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة في موقع قوي يخولها دفع إيران إلى الانصياع لمطالبها، لاسيما في الوقت الراهن. فالجيش الأميركي يتخبط في المستنقع العراقي وأسعار النفط مرتفعة ارتفاعاً قياسيًّا وهي على الأرجح ستبقى كذلك بسبب تزايد الطلب من الصين والهند المستهلكتين للطاقة أيما استهلاك. ومن غير المرجح أن تفعل العقوبات الدولية المفروضة من مجلس الأمن على إيران فعلها في ظل مثل هذه الظروف، خاصة مع عدم التزام العديد من الدول بتطبيقها. من جهته، يشكّل الخيار العسكري خطراً بالغاً على الولايات المتحدة لما قد ينجم عنه من خطر الرد بالتعرض للمصالح الأميركية وحتى الأنظمة المؤيدة لها في منطقة الخليج بالإضافة إلى كلفته السياسية الباهظة على الإدارة في عامها الأخير والحزب الجمهوري في عام الانتخابات.

أما الحقيقة الخامسة فأقلّ سوداوية. فصحيح أن إيران تربطها بالولايات المتحدة علاقة غاية في التعقيد اتسمت بالعداوة منذ الثورة الإسلامية في العام 1979 وصارت أشدّ عداوة في الوقت الراهن على وقع معارضة واشنطن للطموحات النووية الإيرانية ودعمها المالي لما سمي بمساعي «تعزير الديمقراطية» داخل الجمهورية الإسلامية والأسلوب العدائي الاستثنائي الذي ينتهجه الرئيس أحمددي نجاد، غير أن الماضي دلت أكثر من مرة على استعداد إيران الدينية لإبرام صفقات مع الولايات المتحدة إن كان في ذلك مصلحة حيوية. فهي عملت مع الولايات المتحدة في الثمانينيات على صفقة باتت معروفة بفضيحة إيران كونترا سُمح بها لإيران بشراء معدات عسكرية أميركية سراً كي تستخدم بعدها إدارة ريغان أموال الصفقة لتسليح ميليشيات كونترا المعادية للنظام اليساري الحاكم آنذاك في نيكاراغوا وللالتفاف بذلك على رفض الكونغرس. ومؤخراً، أدت إيران دوراً حاسماً في المساعدة في تشكيل حكومة ما بعد طالبان في أفغانستان بالتعاون مع الولايات المتحدة لتجد نفسها بعد فترة قصيرة مُدانة كجزء من محور الشر. وفي ربيع العام 2003، أي بُعيد استيلاء القوات الأميركية على بغداد، أرسلت الحكومة الإيرانية رسائل عدة إلى إدارة بوش أعربت بها عن رغبتها في معالجة نقاط خلافاتها المشتركة. وفي الاقتراح الذي قدّمته القيادة الإيرانية، عرضت الجمهورية الإسلامية على الإدارة الأميركية التعاون معها حول موضوعي الملف

النووي والعراق مقابل التزام الولايات المتحدة باعترافها بالجمهورية الإسلامية وبمصالحتها الأمنية. كذلك، أعربت إيران عن استعدادها دعم حل الدولتين في فلسطين، وإيقاف الدعم المادي لمجموعات المعارضة الفلسطينية وتسهيل تحوّل حزب الله إلى «مجرد تنظيم سياسي في لبنان» في إطار اتفاق شامل. بيد أن الولايات المتحدة ارتأت، لأسباب عدة، ألا تمضي قدماً في المبادرة بل وأنكرت مراراً مجرد وجودها.

بعبارة أخرى، أظهرت إيران أنها مستعدة لتفضيل منطق الدولة ومصالحتها على الاعتبارات الأيديولوجية. لكن وبكل تأكيد عندما لا يخدم هذا التوجه الواقعي أهدافها، بوسع القيادة الإيرانية أن تظهر عداءً شديداً للولايات المتحدة على نحو يقضي على الثقة ويجعل الرأي العام في الولايات المتحدة يستشيط غضباً.

## الساحة السورية اللبنانية

يسود الاعتقاد في أروقة الإدارة الأميركية بأن العلاقة بين سورية ولبنان هي بمثابة علاقة ثنائية بين «الخير والشر». فهي تنظر إلى الازمة على أنها صراع بين «قوى الديمقراطية» المتمثلة بتحالف 14 آذار وبين «قوى الاستبداد» المتمثلة بتحالف 8 آذار بقيادة حزب الله والمدعومة من سورية وإيران. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد تقع الساحة السورية اللبنانية في نظر الإدارة الأميركية الحالية في قلب صراعين واسعي النطاق أحدهما بين «الديمقراطية والاستبداد» في الشرق الأوسط والآخر بين الولايات المتحدة وإيران.

وربما كان في هذه المقاربة شيء من الحقيقة، فالنظام السوري تجمعه بلا شك علاقة تحالف قوية بإيران وبحزب الله، غير أن الأمر لا يخلو أيضاً من المبالغة. ففي حين واجه تحالف 14 آذار حملة اغتيايات تبدو مدعومة من سورية تستهدف أعضائه وقاوم ضد عودة الهيمنة السورية إلى لبنان، فإنه في الوقت نفسه تكثّل من السياسيين يسعون أيضاً إلى ضمان مصالحهم السياسية في الحلبة اللبنانية. وفي حين شكّلت «انتفاضة الاستقلال» أو «ثورة الأرز» ردة فعل وطنية مهمة على الهيمنة السورية، فإنها لم تكن بالكامل «نهضة ديمقراطية» وفشلت في تجاوز الانقسامات الطائفية التي ما انفكت في تصاعد. وواقع الأمر أن القانون الانتخابي ومعه التحالفات الانتخابية التي عقدتها قوى 14 آذار بغية الفوز

وسعت إلى التحالف مع غير الأميركيين إلا أنها لم تعادهم إلى حد يُستفزون معه للردّ بقوة. وحافظت سورية على علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفييتي ولاحقاً مع الجمهورية الإسلامية بإيران مثبتةً بذلك مرونة تحالفاتها الدولية والإقليمية.

وبدأت مرحلة جديدة في أعقاب وفاة الرئيس حافظ الأسد في العام 2000 وتسلم ابنه بشّار مقاليد الحكم. وتزامن هذا الانتقال في سورية مع تغيير في الجانب الأميركي تمثل تحديداً باستبدال السياسة المعتمدة سابقاً تجاه سورية والتي استندت إلى قبولها كلاعب مشاكس يمكن أحياناً الاعتماد عليه، بسياسة أخرى جديدة صيغت على نحو أيديولوجي. وقد رأت السياسة الجديدة بسورية الدولة المعارضة للنفوذ الأميركي في المنطقة والمتحالفة مع إيران والراغبة في السيطرة المستمرة على لبنان والداعمة لحزب الله والقوى الفلسطينية المتشددة وقررت ألا تمهل النظام السوري أي فرصة وأن تواجهه.

وساهم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول من العام 2000 وانتخاب آرييل شارون رئيساً للوزراء بعد خمسة أشهر في زيادة الوضع سوءاً عبر القضاء على عملية السلام التي كانت سورية مشاركة بها، وبالتبعية عبر إلغاء حاجة الولايات المتحدة إلى التعاون مع النظام في دمشق. ومع مرور الزمن تورطت سورية والولايات المتحدة في مواجهة حول العراق ولبنان. وعلى الرغم من أن سورية أدانت هجمات 11 أيلول الإرهابية ضد الولايات المتحدة وسارعت إلى تقديم معلومات استخباراتية حول تنظيم القاعدة وغيرها من الشبكات الإرهابية التي كانت ترصدها، فإنها وضعت حداً لتعاونها قبيل الاحتلال الأميركي للعراق اعتقاداً منها أنّ من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة وتغيير ميزان القوى الإقليمي بشكل لا رجعة عنه وتشكيل تهديد مباشر لسورية وحليفها إيران. وكنتيجة لذلك، لم تحرك سورية ساكناً لضبط تدفق المقاتلين الساعين إلى دخول العراق للانضمام إلى الحركات العنيفة المناهضة للاحتلال الأميركي وعلى رأسها تنظيم قاعدة العراق وللقيام غالباً بهجمات انتحارية، كما لم تحرك ساكناً أيضاً لضبط تدفق الأسلحة إلى العراق وعززت في المجمل علاقاتها وتعاونها الإستراتيجي مع إيران.

وفي حين أثار دور سورية غير المتعاون والرافض للحد من تدفق المقاتلين والأسلحة إلى العراق حفيظة إدارة بوش، قرّرت واشنطن في المقابل وضع حدّ للوجود العسكري السوري في لبنان الذي دخلته القوات السورية عام 1976 بعد أن كانت إسرائيل والولايات المتحدة قد وافقتا على الوجود السوري مقابل التزام صريح بعدم الدخول إلى الجنوب اللبناني. وفي العام

بالانتخابات البرلمانية في العام 2005 قد قضي على الكثير من آمال جمهور 14 آذار في الإصلاح. وفي الوقت عينه، حافظ حزب الله على تحالفه مع سورية على الرغم مما أظهره التحقيق الدولي الأولي من تورط لسورية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وحاول منع تشكيل محكمة دولية للبت في القضية. أما قائد الجيش الأسبق الجنرال ميشال عون الذي كان من أبرز مناهضي سورية وحزب الله من منفاه في فرنسا، فسرعان ما شكّل معهما تحالفاً عند عودته إلى لبنان. وبصفة عامة، يكمن الجزم أن الواقع في كلّ من سورية ولبنان هو أشدّ تعقيداً بأشواط مما تصوّره إدارة بوش.

## سورية

تكمن الحقيقة الأولى بسورية في وضع داخلي لم يشهد إلاّ تغييراً جزئياً مع مرور الوقت على الرغم من انتقال السلطة من حافظ الأسد إلى ابنه بشّار في العام 2000. فسورية خاضعة لنظام بعثي سلطوي ابتعد إلى حد كبير عن أيديولوجيته القومية والاشتراكية من غير أن يصبح أكثر تحرراً. وتدير هذا النظام بدورها أقلية علوية مصممة على الحفاظ على سلطتها مهما كان الثمن. وقد أظهر الرئيس بشار نفسه لبرهة من الزمن أكثر انفتاحاً من والده، بل وإصلاحي، غير أن ما سُمي بربيع دمشق الذي تلا تسلمه مقاليد الحكم سرعان ما ذبلت زهوره وبانت مساعي الإصلاح المبذولة اليوم تقتصر على محاولة تحسين الفعالية الإدارية والأداء الاقتصادي لا أكثر.

أما الحقيقة الثانية وهي بدورها لم تتغير إلاّ قليلاً على الرغم مما بذلته الولايات المتحدة من جهد فهو إصرار سورية على الحفاظ على دور أساسي في لبنان. ثم يلي ذلك حقيقة هي الأشدّ تعقيداً والأقلّ سوداوية كما في حالة إيران ألا وهي أن السياسة الخارجية لسورية المتعلقة بمواضيع أخرى غير لبنان هي أقلّ ثباتاً. فسورية تريد في المقام الأول حماية مصالحها ببرجماتية وهذا ما يجعلها بلداً من الصعب التعامل معه لكنه يتيح أيضاً بعض الفرص.

وقد مرّت السياسة الخارجية السورية منذ السبعينيات عبر مرحلتين مختلفتين أولاهما تمتد من السبعينيات حتى التسعينيات اعتمدت سورية خلالها سياسة برجماتية إلى أقصى الحدود. فهي لم تنق بالولايات المتحدة وعارضت سياساتها في الشرق الأوسط، لكنها وضعت انتقادها جانباً عندما اقتضت مصلحتها ذلك. وهي وإن كانت لم تنفق في المجمل مع الولايات المتحدة

لم تستطع حتى الآن احتكار الاستخدام المشروع للقوة القهرية والذي يعدّ حجر الأساس في بناء الدولة. إذ ما زالت أراضٍ واسعة من البلاد بما بها الضاحية الجنوبية لبيروت ومعظم الجنوب وأجزاء من البقاع خاضعة لسيطرة حزب الله. كذلك، ما انفكت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خارج سيطرة المؤسسة الأمنية اللبنانية في حين ما تزال الشبكات الأمنية والاستخباراتية السورية تحافظ لنفسها على وجود هام على الأرض.

أما الحقيقة الثانية فمفادها أن سورية حافظت على نفوذ سياسي قوي عبر حليفها الأساسي حزب الله وصلاتها برئيس مجلس النواب وزعيم حركة أمل نبيه بري وحليف جديد غير مباشر في الطائفة المسيحية هو الجنرال ميشال عون المناهض سابقاً لسورية. ومن خلال حزب الله وهاتين الشخصيتين تمكّنت المعارضة من حصار وسط بيروت ومنع البرلمان من عقد أي جلسة، وشلّت الحكومة. وفي البداية، بدأت المحاولات الدولية الرامية إلى إنهاء دور سورية كلاعب أساسي في لبنان في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري مشرفة على النجاح، فعاودت الولايات المتحدة التركيز على تطبيق قانون محاسبة سورية الذي كانت قد تجاهلته جزئياً في عام 2004 وأصرّت على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1559 الصادر في آب من العام 2004 والداعي إلى عدم التدخل في الانتخابات الرئاسية اللبنانية وإلى انسحاب سورية فوراً من لبنان. كما خطّطت لاعتماد مجلس الأمن القرار رقم 1595 الذي أنشأ لجنة للتحقيق في اغتيال الحريري. وإزاء كل هذه الضغوط رضخت سورية وسحبت قواتها في نيسان من العام 2005 بعد بقائها 29 عاماً في لبنان.

وبدا نظام الرئيس بشار الأسد وكأنه على وشك الانهيار لاسيما بعد أن وجّه التحقيق الأولي في اغتيال الحريري أصابع الاتهام إلى مسؤولين كبار بسورية. غير أن النجاح المحقّق لم يدم طويلاً إذ سرعان ما أعاد الرئيس بشار إثبات نفسه داخلياً شأنه في ذلك شأن حلفاء سورية في لبنان وأظهر حزب الله قوة كبرى في الانتخابات وظلّ ملتزماً تحالفه مع سورية وإيران وأعرب عن معاداته الثابتة للنفوذ الأميركي في لبنان.

أما الحقيقة الثالثة للوضع اللبناني فهي أن التهافت على السلطة منذ الانسحاب السوري زاد من حدة الطائفية وأنشأ مستوى من الاستقطاب لم يُر له مثيل منذ الحرب الأهلية. فاغتيال رئيس الوزراء الأسبق الحريري وسلسلة الاغتيالات التي تلتها والتي يلقي الكثيرون بلائمتها على سورية، أرغمت جميع الأطراف على التكتل في جبهات وباتت الساحة السياسية اللبنانية منقسمة انقساماً شديداً وصريحاً بين قوى مناهضة لسورية وأخرى متحالفة معها. وأدّت

1990، سمحت الولايات المتحدة لسورية بتوسيع نطاق وجودها إلى كامل الأراضي اللبنانية لأنها كانت بحاجة لدعم سورية في حرب الخليج 1990-1991 ولضمان تأييد عربي لتحرير الكويت وكذلك لأن سورية بدت اللاعب الوحيد القادر على إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية ووضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ. وقد استمرت هذه الموافقة الأميركية الضمنية على سيطرة سورية على لبنان وإدارتها شؤونها الداخلية من العام 1990 حتى العام 2003.

يد أن معارضة سورية للغزو الأميركي للعراق قد غيرت المعادلة دافعة الكونغرس الأميركي إلى سنّ قانون «محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية» في كانون الأول من العام 2003. ودعا القانون سورية إلى «وقف دعمها للإرهاب وإنهاء احتلالها للبنان ووقف تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، ووقف استيرادها غير القانوني للنفط العراقي وكذلك وقف شحناتها غير القانونية المحمّلة بالأسلحة وغيرها من القطع العسكرية إلى العراق»، وسمح للرئيس الأميركي بفرض عقوبات انتقائية على سورية في حال لم يتجاوب نظام الرئيس بشار الأسد.

وعلى الرغم من الوضعية المتوترة للعلاقات السورية الأميركية ودور سورية المستمر في الشأن اللبناني ونزوعها إلى أداء دور ممانع للسياسة الأميركية في المنطقة، فإن الاحتمال ما برح وارداً أن تُدفع سورية، باللين حيناً وبالضغط حيناً آخر، إلى اعتماد سياسات أكثر برجماتية وأقل تعارضاً مع المصالح الأميركية. وقد جدّدت المساعي الأميركية التي أعيد إحيائها بغية إعادة إطلاق عملية السلام الشرق أوسطية والتي انتهت باجتماع أنابوليس في تشرين الثاني 2007، آمال سورية باستعادة سيادتها على هضبة الجولان والخروج من موقع المواجهة مع الولايات المتحدة. وشاركت سورية في الاجتماع وبدت مصممة على الأقل على تحسين علاقاتها مع الدول الغربية والعربية القريبة من واشنطن على الرغم من غياب أي تغيير جلي في موقفها حيال لبنان. وفي حين أن هناك العديد من علامات الاستفهام حول مدى استعداد سورية للمساومة على ملفات أخرى لاستعادة أرضها، أظهرت أحداث وتدايعات السنوات الماضية عدم نجاح سياسة المواجهة والعزل في تغيير السياسات السورية في المنطقة.

## لبنان

للأوضاع الراهنة بلبنان مستويات عدة أولها أن المؤسسات الأمنية للدولة ما برحت، على الرغم من انسحاب القوات السورية، غير قادرة على السيطرة على كامل البلاد وهي بالتالي

## الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

طوال العقود المنصرمين نشأ تدريجياً إجماع دولي قوي يدعم حلّ الدولتين للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وتم الخوض صراحة في تفاصيل ذلك الحلّ حتى صارت كلّها معلومة لدى قادة الطرفين ولغالبية اللاعبين الدوليين أيضاً. غير أن التوافق الدولي على حلّ الدولتين يخفي مشكلة أخطر: فالحقائق على الأرض وتطوراتها خلال السنوات الماضية قضت تقريباً بالكامل على قابلية حلّ الدولتين للحياة. لذا يكمن التحدي السياسي الأكبر للقيادة الأميركية في تغيير الحقائق التي تحول دون حلّ الدولتين أو إيجاد حلّ بديل. ولا ريب في أن أياً من المقاربتين سيتسم بالصعوبة البالغة، بيد أن الفشل في التحرك سريعاً نحو أي منهما من شأنه إذكاء فقدان الأمل واليأس في المنطقة وعرقلة نجاح الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط حتى إزاء القضايا التي تبدو غير ذات صلة.

ويعزا احتضار حلّ الدولتين إلى فراغ السلطة الفلسطينية وإلى عدم اعتقاد الفلسطينيين أو الإسرائيليين حقاً بأن حلّ الدولتين قابل للحياة وإلى عدم ثقتهم بالتزام الطرف الآخر به بطريقة فعلية وكذلك إلى أن مؤسسات الدولة اللازمة من أجل التوصل إلى هكذا اتفاق وتنفيذه بنجاح تقطعت أوصالها شرّ تقطيع على الجانب الفلسطيني. وإذا ما كانت قدرة القيادة الفلسطينية محلّ تشكيك فالإرادة السياسية لإسرائيل على السلام وأيضاً للولايات المتحدة هما محلّ تشكيك مماثل. فواشنطن لم تطلق قط أي مبادرة دبلوماسية مستدامة من أجل العمل وفق مقترحات لا تلقى دعماً واضحاً من القيادة الإسرائيلية. وفي حين يظهر قسم من القيادة الإسرائيلية بوادر عزم على المضي قدماً في سبيل تطبيق حلّ الدولتين، تجعل أربعة عقود من تغيير الحقائق على الأرض صياغة سياسة ناجحة على أساس هذه القنوات درباً من دروب المستحيل. ومما لا شك فيه أن الحقائق التي أنشأتها إسرائيل على الأرض على غرار المستوطنات والحوجز والطرق الجديدة التي تقسم الضفة الغربية إلى مناطق منفصلة (عشرة مناطق بحسب دراسة صادرة عن البنك الدولي) تتشكل عراقيل خطيرة بالفعل.

وقد تعرّضت إدارة بوش لانتقاد لاذع بسبب انسحابها من الإدارة السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وفي الواقع، مع تسلّم القيادة الأميركية الجديدة مقاليد الحكم غداة انهيار عملية سلام استمرت عقداً كاملاً، عمدت الولايات المتحدة فعلاً إلى الردّ عبر التخفيف جذرياً من التزامها الدبلوماسي بقضية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بيد أن الساحة

المظاهرات الحاشدة المتنافسة في بيروت في مطلع آذار 2005 التي تنافس بها كلّ من الطرفين لإظهار مدى تأييد الناس له إلى تسمية الفريقين المتنافسين: قوى 14 آذار المناهضة لسورية وقوى 8 آذار المؤيدة لها.

ولم تساهم الانتخابات التشريعية التي أجريت في مطلع الصيف 2005 إلا في زيادة الانقسام. فالانتخابات التي جرت على أساس قانون انتخابي قديم من صنعة السوريين يتلاعب بالدوائر الانتخابية أججت نار الفتنة وأقصت فئات كبرى من الناخبين وأنت ببرلمان يمكن التشكيك في شرعيته. علاوة على ذلك، أضى بناء ائتلاف حكومي من الصعوبة بمكان بعدما غادرت شخصية سياسية بارزة في الطائفة المسيحية هي ميشال عون التحالف المناهض لسورية وانضمت إلى صفوف حزب الله في المعارضة مصطحبة معها قسماً كبيراً من الطائفة المسيحية. وكما حصل مراراً بالماضي، قضى التنافس الداخلي على محاولات تحقيق الوحدة ودعم سيادة الدولة في لبنان.

وازداد الوضع انقساماً بفعل حرب صيف العام 2006. فبدلاً من هزيمة حزب الله كما تصوّرت الولايات المتحدة وإسرائيل خلفت الحرب مفعولاً معاكساً فهي عزّزت موقع حزب الله وأضعفت الحكومة اللبنانية. وسارع حزب الله الخارج منتصراً من حرب وصفها «بالنصر الإلهي» إلى تحويل نجاحه في حرمان إسرائيل من نصر ميداني إلى تفوق سياسي داخلي في لبنان. ومع نهاية عام 2006، كان الوزراء الشيعة في حكومة التحالف قد استقالوا مسببين شلل شبه تام للحكومة والبرلمان. ووصل الوضع إلى أفق مسدود فعلياً في تشرين الثاني من العام 2007 عندما انتهت ولاية الرئيس اميل لحود من دون أن تتمكن الأكثرية الحاكمة على انتخاب رئيس من اختيارها ومع عجز البرلمان المستمر حتى اليوم عن الاجتماع وانتخاب رئيس جديد للبلاد.

ختاماً، لا شك في أن الحقائق على الأرض في كلّ من سورية ولبنان تضع أمام إدارة بوش تحديات معقدة. فمن خلال مواجهة سورية في لبنان اضعفت الولايات المتحدة النفوذ السوري لكنها لم تنهيه. إلا أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تغبّر الوضعية المنقسمة للحياة السياسية في لبنان ولا أن تقلل من التداخل بين الانقسامات الداخلية والصراعات الإقليمية.

مكناً تعزيز الديمقراطية في ظل إدارة أميركية سعت سعياً دؤوباً إلى تغيير نتائج بعض الممارسات التي شجعتها كدعمها إجراء الانتخابات التشريعية التي أجلت أكثر من مرة ومن ثم محاولتها تقويض النتيجة بالانقلاب على حماس. فلا يمكن مطلقاً التوفيق بين تقويض المؤسسات الفلسطينية وتوقع أن تؤدي أدوارها بالكامل للدفاع عن حكم القانون والحد من ظاهرة العنف.

وحده صيف العام 2007 شهد انخراط إدارة بوش في دبلوماسية مستدامة رفيعة المستوى لمعالجة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وإحياء عملية السلام. ومع ذلك، لا يبدو ذلك الجهد المبذول والذي نجم عنه مؤتمر أنابوليس وكأنه سيرتب أي تسوية في القريب العاجل. ومن السهولة بمكان تحديد العيوب الكامنة في المقاربة وهي: غياب الوضوح عن مسار العملية السلمية، والمشاركة الخجولة للرئيس الأميركي شخصياً، وعدم تحديد أهداف وغايات وآليات ثابتة، بالإضافة إلى عامل الزمن شديد المحدودية مع رحيل إدارة بوش في نهاية العام الحالي. ومع ذلك وعلى الرغم من جميع الانتقادات المشروعة الواردة على الجهد الدبلوماسي الأميركي اليوم، ينبغي الإشارة إلى إحراز بعض التقدم مقارنة بالمساعي الأميركية السابقة لاسيما في مجال التوجه نحو معالجة القضايا الجوهرية في الصراع المعروفة باسم قضايا الحل النهائي بدلاً من تأجيلها والنجاح الملفت في اقناع الدول العربية في دعم المسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي. من جهة أخرى، تعود الحظوظ الضعيفة للنجاح في التوصل إلى اتفاق سلام قبل نهاية العام الحالي إلى التغيير الجذري في الوضع الفلسطيني والإسرائيلي اليوم إذا ما قورن بالقناعات التي انطلقت منها المساعي الدبلوماسية الأميركية. والحق أن العديد من التغييرات الأكثر إثارة للقلق قد حدثت إما في ظل تجاهل الولايات المتحدة لها أو وللأسف الشديد مع دعم أميركي مباشر.

فلم تبذل إدارة بوش أي جهد مستدام منذ وصولها إلى البيت الأبيض بغية إنشاء آليات عملية من شأنها أن تحقق رؤية الدولتين الطموحة التي عبر عنها بوش. بل والأسوأ من ذلك، أنه في المناسبات القليلة التي سعت بها الولايات المتحدة إلى أداء دور رفيع المستوى ومباشر لدعم المسار التفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تتسم المساعي المبذولة آنذاك سوى بالعشوائية وبقصر النظر وأحياناً بالتناقض. ففي نيسان من العام 2002، عندما أرسل كولن باول إلى المنطقة لدفع مفاوضات السلام، كاد البعض في الإدارة أن يتبرأ منه علناً. وبعد أن قدّم بوش رؤيته لدولة فلسطينية في حزيران من العام 2002، لم تقدّم إدارته سوى

الفلسطينية الإسرائيلية لم تكن بمنأى عن رؤية إدارة بوش الطموحة الرامية إلى تحقيق تحوّل إقليمي جذري. وأظهر طموح بوش نفسه بطرق ثلاث. أولاً، كان بوش أول رئيس أميركي منذ أجيال يستخدم «فلسطين» كاسم علم. فالسياسية الأميركية تحولت منذ العام 1967 ببطء شديد من العداء الخالص لفكرة قيام الدولة الفلسطينية إلى الافتراض الضمني أن هذه الدولة ستكون النتيجة الحتمية للمفاوضات. وفي الواقع وحدها الأيام الأخيرة من ولاية الرئيس كلينتون شهدت انتقال الدعم الأميركي لقيام دولة فلسطينية إلى العلن بينما لم يتوان الرئيس بوش مراراً وتكراراً عن دعم مثل هذه النتيجة. ثانياً، أطلق الرئيس بوش «أجندة الحرية» للتحوّل الديمقراطي بالشرق الأوسط بدايةً من أجل فلسطين لا العراق. ففي حزيران من العام 2002، دعا بوش إلى إصلاح سياسي ودستوري شامل كشرط لدعم المساعي الأميركية لفكرة الدولة الفلسطينية. ثالثاً، ضاعف بوش إلى حد كبير من المساعي الرامية إلى مكافحة العنف بفلسطين ووصمت إدارته، شأنها في ذلك شأن سابقتها، حركات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب. ودفعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية بوش إلى التخلي عن السياسات الهادفة إلى تعزيز مواقع قادة فلسطينيين أصدقاء لواشنطن وقادرين على الوفاء بالالتزامات الأمنية وبتطبيقها علماً أنّ هذه الالتزامات تدرج ضمن التعهدات التي ترتبت على عملية أوسلو. كما انتقل بوش إلى أبعد من مجرد عزل القوى التي تراها الولايات المتحدة «موصومة بالإرهاب» للسعي المباشر للإطاحة بها. ودعمت الولايات المتحدة حصاراً إسرائيلياً على ياسر عرفات في العام 2002 وعملت في العام 2007 على إحكام قبضة فتح على السلطة الفلسطينية وهو ما لا يمكن تعريفه من وجهة نظر قانونية سوى بانقلاب على حماس وحكومتها المشكّلة بعد الفوز في الانتخابات التشريعية لعام 2006.

وفي المقابل، لم تول إدارة بوش عملية السلام أهمية تُذكر، فاعتمدت عملاً مجموعة من السياسات قلّلت من شأن صنع السلام الفلسطيني-الإسرائيلي وألحقته فعلاً بالمطالبة بالإصلاح الفلسطيني. ومع أن من الموضوعي الدفع بأن صنع السلام والإصلاح يمكن ربط أحدهما بالآخر (وربما كان غياب هذا الترابط من العيوب الأساسية التي وصمت حقبة أوسلو)، غير أن حقائق الأوضاع الفلسطينية جعلت خيار إدارة بوش بالإصلاح الآن والسلام لاحقاً خياراً تعيب عنه الواقعية. إذ كيف يمكن إرساء مؤسسات وإجراءات ديمقراطية في دولة لا وجود لها وفي جوّ يعجز فيه المجلس التشريعي الفلسطيني عن تحقيق النصاب بسبب زجّ العديد من نوابه وراء القضبان من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ولم يكن

شكل من الأشكال إطلاق أي عملية دبلوماسية ذات مغزى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما أن التطور الأبرز الواعد الذي تمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية واستعداد حماس للسماح لمحمود عباس بالتفاوض اعتبرته الولايات المتحدة بمثابة انتكاسة وعملت بجد على تقويضه. وكانت المحصلة النهائية هي أن أصبح الشعب الفلسطيني محاصر بصراعات بين حكومة غير ديمقراطية من الوزراء (برئاسة سلام فياض الذي لم ينل حزبه سوى حصة ضئيلة في انتخابات العام 2006) وحركة فتح المنقسمة على ذاتها أشد الانقسام والتي رفضها الفلسطينيون في العام 2005 باعتبارها منظمة فاسدة غير فعّالة وحركة حماس التي باتت ممسكة بمقاليد السلطة بشكل غير قانوني في غزة بعد فوزها في انتخابات قانونية في كافة الأراضي الفلسطينية.

وحقيق أن إدارة بوش ورثت عن سابقتها وضعاً صعباً في الساحة الفلسطينية-الإسرائيلية، إلا أنها بصدد تسليم مهمة مستحيلة لخلفتها. فالخيارات الدبلوماسية المتاحة ليست محدودة فحسب، بل أن أعمدة بناء أي مسعى دبلوماسي لدعم الحل التفاوضي ربما تكون قد انهارت أيضاً. انقسمت القيادة الفلسطينية ونشأت حكومتان متنافستان أحدهما ترفض المفاوضات السياسية مع إسرائيل رفضاً قاطعاً كما باتت المؤسسات الفلسطينية ميسّسة ومنقسمة إلى أبعد الحدود ومجرّدة في غالب الأحيان من أي كفاءات وتترنح على شفا الانهيار. من جهتها، صارت القيادة الإسرائيلية ضعيفة وغير قادرة (بل وربما غير مستعدة) للاستفادة من انهيار حلم إسرائيل الكبرى الذي منع أي حلّ تفاوضي لجيلين من الزمن.

بل أن الأمر يتجاوز حدود السياسة والقيادات السياسية. فالمجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي يظهران علامات يأس ووهن وخيبة الأمل بشكل يجعل من قدرة أي قيادة شجاعة على الدفع باتجاه سلام حقيقي أمراً يقترب من المستحيلات. ومن جهتها، تعاني دول الجوار العربية والتي يعدّ انخراطها وتأييدها أساسياً في دعم أي عملية دبلوماسية جديدة أيضاً من تبدل المواقف وخيبة الأمل. فالحكومات العربية نجحت لوقت قصير في العام 2002 في وضع رؤية لحلّ دبلوماسي شامل عرف بالمبادرة العربية للسلام بيد أنها عجزت عن إعداد أي إستراتيجية مشتركة لتحقيق تلك الرؤية. ومع نجاح إدارة بوش في جمع ممثلين عن هذه الدول في مؤتمر أنابوليس، لا يتوقع أحد بواقعية تحرك هذه الدول خارج سياق دبلوماسيتها الراهنة القائمة على الفعل وردّ الفعل في القريب العاجل.

المضحك المبكي هنا هو أن إدارة بوش لم يحلّ لها إعادة التركيز على عملية السلام

دعم ضئيل للإصلاح السياسي ما خلا المساعي الرامية إلى إقصاء ياسر عرفات وتهميش سلطاته. وعندما أدّت تلك المساعي إلى تعيين محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للوزراء، استقبلت الولايات المتحدة بطل الإصلاح الفلسطيني الجديد المفترض بذراعين مفتوحين لكنها سرعان ما تركته لاحقاً يبحث عن دور في جوّ داخلي ودولي محفوف بمخاطر شديدة. وصادق بوش علناً على خارطة الطريق للسلام في اجتماع له مع رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، بيد أنه لم يقم بأي تحرّك جدي لدعمها. وأدى الانسحاب الإسرائيلي من غزة إلى التدخل المباشر لوزيرة الخارجية الأميركية لضمان اتفاق حول الحركة والعبور لكن الولايات المتحدة التزمت فعلياً الصمت إزاء بقاء ذلك الاتفاق خارج حيز التطبيق. وسمح التدخل الأميركي مجدداً في كانون الثاني من العام 2006 للفلسطينيين بإجراء انتخابات تشريعية نزيهة لكنه سرعان ما أدى إلى جهد أميركي فوري لقلب النتيجة عبر أي وسيلة ممكنة بعد فوز حماس.

وواقع الأمر أن اضطراب وقصر نظر سياسات إدارة بوش إزاء القضايا المتعلقة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قد تصاعد ليطل حتى الساحة الداخلية الأميركية. فالإدارة، شأنها في ذلك شأن بعض سابقتها، غالباً ما بدت وقفت مكتوفة الأيدي أمام سعي الكونغرس إلى الخروج بتشريعات فاقت سياسة الإدارة قسوةً وانحيازاً. ورتب اللافعل هذا إزاء توجهات الكونغرس تبلور واقع جديد صعب معه تقديم المساعدة للمؤسسات الفلسطينية وحكم بموجبه على أي محاولة للسير على درب تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بتوافق بين فتح وحماس بالوقوع فوراً في جملة من المحظورات القانونية. وهكذا بات حتماً على أي رئيس قادم أو رئيسة قادمة للولايات المتحدة مواجهة عراقيل لا يفرضها فحسب ما قام به سلفهما من التزامات سياسية بل أيضاً بعض تشريعات الكونغرس شديدة الانحياز والأحادية.

وفي التحليل الأخير، رتبت تداعيات كل هذه العوامل اقتراب إدارة التزم علناً بحلّ الدولتين من القضاء الفعلي على العملية السلمية ودقّ آخر المسامير في نعش الحل التفاوضي ومعارضة رئيس ملتزم صراحة بالديمقراطية من اللحظة الأولى لأول حكومة منتخبة انتخاباً نزيهاً في فلسطين والدفع في هذا السياق بكون حماس الفائزة بها تعدّ من وجهة النظر الأميركية منظمة إرهابية. ومن ثم انهارت تجربة ديمقراطية حقيقة في العالم العربي وإن شابتها بعض الشوائب. فحماس أظهرت بعض إشارات على قدرتها التطوّر في اتجاه معاكس لسابق مواقفها المتطرفة، أما اليوم فمن غير الواضح تماماً ما إذا كانت ستقبل بأي

وهو الأمر الذي تثبت استطلاعات الرأي الأخيرة بفلسطين هشاشته الفعلية.

## قضية الانتشار النووي

من بين القضايا القطاعية غير المتعلقة بدول محددة التي تواجهها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تعدّ قضية الانتشار النووي الأكثر إلحاحاً وخطراً على الولايات المتحدة. وقد تمت مناقشة القضية في واشنطن بشكل أساسي حول إيران وبعيد القصف الإسرائيلي في أيلول من العام 2007 لموقع بسورية حين زعمت إسرائيل أن ما قصف هو منشأة «مثيرة للشبهات» في سورية. بيد أن قضية الأسلحة النووية الإسرائيلية ما فتئت خارج بساط البحث. فالولايات المتحدة ومعها غالبية الدول في العالم ما برحت غير آبهة إلا لما تطوره الدول غير الصديقة لها والأنظمة المارقة من قدرة نووية لأن الانتشار يشكّل مخاطر عدة: (أ) يمكن أن تستخدم حكومة ما الأسلحة النووية أو المواد النووية لتصنيع القنابل القذرة أو تمريرها إلى المنظمات الإرهابية، (ب) قد تتجرأ إيران إذا ما امتلكت قدرة الأسلحة النووية على التعرّض للدول الأخرى وتشجيع حماس والجهاد الإسلامي على العمل بعدائية أشد ضد إسرائيل، (ج) من شأن الانتشار النووي في منطقة الخليج أن يعقد بشكل خطير عمل القوات الأميركية في المنطقة ويهزّ ثقة الدول الصديقة في مظلة الحماية الأميركية. بيد أنه من المرجح أن يتسع نطاق الانتشار في المنطقة فقد أعربت جملة من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن نيتها امتلاك تكنولوجيا الطاقة النووية مشيرة إلى الحاجة إلى مصادر طاقة جديدة غير كربونية لسكانها المتزايدين وأنظمتها الاقتصادية المتنامية. وليست هذه النية بحد ذاتها مصدر قلق، بيد أن المشكلة على المدى البعيد تكمن في إمكانية تغيير حال الدول المستقرة والصديقة وبالتالي إمكانية نشوء أنظمة مارقة جديدة في دول طوّرت درجة معينة من الدراية النووية.

أما حقيقة البرنامج النووي الإيراني اليوم فتتمثل في أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تمكّنت حتى الساعة من لجم الطموحات الإيرانية المتمثلة في تخصيب اليورانيوم وامتلاك دورة الوقود النووي بدلاً من الاعتماد على طرف ثالث يزود إيران بالوقود اللازم لمعامل الطاقة النووية بيد أن إيران ما زالت متمسكة ببرنامجها النووي. ومع إدراك أن

الإلا مع تحوّل الظروف في فلسطين وإسرائيل بل وفي المنطقة إلى ظروف شبه مستحيلة. فقامت الإدارة ببضع خطوات نحو إعادة إحياء المفاوضات بتشجيع من الحلفاء العرب الذين أوضحو للولايات المتحدة أن فرصها في الحصول على دعم في الملف العراقي من شأنها أن تزداد إذا ما أعادت إطلاق عملية السلام. وقد اتبعت الإدارة في خطواتها مقاربة تختلف عن مقاربة سابقتها بالتشجيع على إبرام اتفاق سريع حول قضايا الوضع النهائي علماً أن الولايات المتحدة منذ العام 1967 تردّدت أيما تردّد في الكشف عن تفاصيل أي تسوية نهائية ممكنة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وكذلك للساحات الأخرى للصراع بين العرب وإسرائيل ونزعت في الأغلب الأعم إلى تحديد جزئي للقضايا محل التفاوض وتسهيل المسارات التفاوضية. وقد انتهجت إدارة كلينتون هذا النهج بشكل تام تقريباً تاركاً التفاوض على قضايا الوضع النهائي إلى العام الأخير الذي سبق انتهاء ولايتها ومن ثم متجنباً اتخاذ أي مواقف علنية إزاء هذه القضايا.

وعندما أولت إدارة بوش أخيراً انتباهاً حقيقياً ورفيع المستوى إلى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بدأت في صيف العام 2007 بالتحضير لما صار لاحقاً مؤتمر أنابوليس وأظهرت الإدارة حماساً لمعالجة تلك القضايا التي أرجأتها الإدارات السابقة لفترة طويلة من الزمن: فحثّت الإسرائيليين والفلسطينيين على التفاوض على اتفاقية سلام نهائية وساهمت في تحديد الشكل الممكن للاتفاقية (وإن بشكل عام على الأقل في العن). ومع أن تصوّر بوش للتسوية ليس بالملفت لجهة فحواه (فهو لا يبدو مختلفاً بخطوطه العريضة اختلافاً شديداً عن المحدّدات التي أعلنها الرئيس كلينتون قبيل مغادرته منصبه)، يظل هاماً إدراك بوش بضرورة التسوية واستعداده للمساهمة شخصياً في سلسلة مبادرات تهدف تحريك عجلة السلام.

ومع ذلك لا تأخذ المبادرات الراهنة للإدارة الأميركية بالحسبان مدى تغيير الأوضاع على الأرض، بل تبدو مفترضة أنه من الممكن إعادة إحياء عملية تؤدي إلى حل الدولتين كما لو أن حماس وفتح ليستا متحاربتين وال الضفة الغربية وغزة ليستا منفصلتين عن بعضهما البعض وال الضفة الغربية ليست مقسّمة إلى رقع واسعة تضم مربعات فلسطينية وأخرى استيطانية إسرائيلية يزداد ثباتها وبالتالي صعوبة إزالتها مع كل يوم يمضي. كما تفترض إدارة بوش ضمناً أن أفق التسوية السلمية على صعوباتها والتحسين الجزئي لظروف الحياة بال الضفة الغربية مصحوبين بعقوبات قاسية تُفرض على حماس من شأنهما ألا يتركا أمام الفلسطينيين سوى خيار الاحتشاد خلف فتح والحل التفاوضي



إلى احتمال القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية مرددة بلا كلل ولا ملل أن الخيارات كافة ما زالت مطروحة في التعامل مع إيران.

ثالثاً، عززت الحرب في العراق تصميم إيران على المضي قدماً في برنامجها النووي. فبعد تعليق أنشطتها النووية لثلاثة أعوام بعد أن تم الكشف عن البرنامج النووي، أعلنت إيران في العام 2006 عن استئنافها أنشطة تحويل اليورانيوم وتخصيبه المعلقة على الرغم من إحالتها إلى مجلس الأمن الدولي (والمفارقة أنه بحسب تقدير وكالات الاستخبارات الأميركية قررت إيران أيضاً في هذا الوقت التخلي عن عسكرة قدراتها النووية مع استمرارها في تخصيب اليورانيوم). وما زالت القيادة الإيرانية تعتقد أن «الإذعان» للضغط الأميركي ليس من شأنه سوى ترتيب ضعف الموقف التفاوضي للجمهورية الإسلامية ومن ثم التسبب بزيادة الضغط من واشنطن.

رابعاً، عززت عوامل لا صلة مباشرة لها بالسياسات الأميركية من الرفض الإيراني لانصياح. فأسعار النفط المحلقة، وانتخاب الرئيس أحمد نجاد، والمصاعب الأميركية في العراق التي حدثت من مصادقية التلويح بالعمل العسكري لوقف البرنامج النووي، ساهمت جميعها في تعاضد سلطة إيران ونفوذها على امتداد الشرق الأوسط. وكنتيجة لذلك، وبما أن عروض التفاوض والمساومة المرسله من طهران في العام 2003 ظلت بلا جواب أميركي، لم تبد إيران أي استعداد للدخول في محادثات ثنائية جديّة مع الولايات المتحدة إذا ما كان الثمن تعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم مسبقاً، كما اقترحت وزيرة الخارجية رايس في أيار من العام 2006. ومع أن محادثات ثلاثية جرت على مستوى السفراء في بغداد بين الولايات المتحدة وإيران والعراق حول الوضع العراقي، فإنها تميزت بعدم الحسم ولم ترتب أي شيء فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

وما خلا إيران، كان لموقف واشنطن المتشدّد من القضية النووية وقعاً مزدوجاً. فهو قد يكون أفتح ليبييا بالإعلان رسمياً عن تخليها عن طموحاتها النووية علماً بأن المسؤولين الليبيين يصرون على أن اتخاذ هذا القرار يعود إلى ما قبل اجتياح العراق وموقف الولايات المتحدة الصارم من إيران.<sup>3</sup> غير أن البرنامج الليبي لم يشكّل قط مشكلة كبرى، فعلى الرغم من تاريخ معمر القذافي الطويل المتسم بعلاقات معادية للولايات المتحدة فإن الرجل بدأ مع أواخر التسعينيات يعيد التفكير في مدى حكمة دعم الإرهاب والعداء للولايات المتحدة والسبل الأنجع لمواجهة العزل الدولي والضيق الاقتصادي اللذين جلبتهما مثل هذه

التوصل إلى قدرة تخصيب اليورانيوم قد يشكل خطوة هامة من شأنها أن تمكّن إيران لاحقاً من بناء الأسلحة النووية، وصلت المفاوضات بين إيران والقوى الدولية إلى أفق مسدود منذ العام 2005.

وواقع الأمر أن العديد من العوامل قد رتبت هذا الانسداد. يتمثل أولها في نجاح طهران في إخفاء نطاق أنشطتها النووية حتى آب من العام 2002 عندما قدّمت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة المتشددة صوراً من الأقمار الصناعية لمنشآت كبرى تعمل على تحويل اليورانيوم وتخصيبه فضلاً عن مفاعلات مياه ثقيلة، وحينها وافقت طهران، بغية تهدئة النفوس إزاء نواياها، على تعليق كافة أنشطتها النووية الحساسة وعلى القبول بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشآتها.

ثانياً، ما إن كشف النقاب عن وجود برنامج نووي بالجمهورية الإسلامية، حتى أخذت الولايات المتحدة موقفاً لا مساومة به وراحت تطالب إيران بتفكيكه من دون تقديم حوافز مقابلة. من جهتها، شرعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا (المعروفة بالترويكا الأوروبية)، رغبةً منها في أن تثبت للولايات المتحدة إمكانية لجم الطموحات النووية الإيرانية من دون اللجوء إلى القوة ومن خلال التفاوض، في الحوار مع إيران. وفي حين قبلت واشنطن بهذه المحادثات، فإنها شككت علناً بإمكانية تحقيق نتائج إيجابية ودعت إلى تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. وبالمقابل، تذرّم المسؤولون الأوروبيون المنخرطون في محادثات الترويكا الأوروبية مع إيران من خريف العام 2003 حتى ربيع العام 2005 من غياب الدعم الأميركي لمبادراتهم الدبلوماسية مما أدى، بحسب قولهم، إلى القضاء على أي فرصة للتوصل إلى تسوية تفاوضية نظراً إلى أن واشنطن وحدها لا أوروبا هي التي بوسعها تقديم الحوافز اللازمة لإقناع إيران بالتخلي عن البرنامج النووي (على غرار الضمانات الأمنية)<sup>1</sup>. علاوة على ذلك، عندما أعربت إيران، كما ورد آنفاً، عن رغبتها في حلّ النقاط الخلافية المتعددة مع الولايات المتحدة في العام 2003، لم تمنحها واشنطن أدناً صاغية. كذلك، استمر الرئيس بوش في انتقاد القيادة الإيرانية وتشجّع الشعب الإيراني على «اختيار مستقبله والفوز بحريته»<sup>2</sup>. ثم زاد الطين بلاً تمرير الكونغرس الأميركي في أيلول من العام 2006 قانون دعم حرية إيران الذي فرض عقوبات إجبارية على المؤسسات التي تزود برنامج الأسلحة التقليدية للجيش الإيراني بالسلع والخدمات وأمن تمويلًا للمنظمات الساعية إلى تعزيز الديمقراطية، أي المعارضة للنظام، في إيران. أخيراً، بدأت الولايات المتحدة تلمح

## فشل أجندة الحرية

لا ريب في أنه يمكن الدفع بسهولة بفشل مساعي إدارة بوش المتعلقة بتعزيز الديمقراطية أو ما أصبح يعرف «بأجندة الحرية» والتداعيات غير المتوقعة الناجمة عن الإصرار على الإصلاح السياسي في بداية عهد بوش. فاليوم لم يعد دعم الديمقراطية في صلب أولويات السياسة الأميركية المعتمدة إزاء الشرق الأوسط على الرغم من أن معضلات التحول الديمقراطي في العالم العربي والتي شجبتها تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما زالت على عهدها دون تحسن.<sup>6</sup> ووحدها ثلاثة أنظمة عربية في البحرين ولبنان واليمن أظهرت تحسناً طفيفاً وفقاً لمؤشر بيت الحرية بين العامين 2002 و2006 لتنتقل من «غير حرة» إلى «حرة جزئياً». ومما زاد الأمر سوءاً حقيقة أن المصادقية الأميركية تأثرت بشدة من جراء سياسة وعدت بداية بالكثير ومن ثم تم تجميدها بصمت بل ربما جرى التخلي عنها تماماً.

ولا يعزى فشل أجندة الحرية إلى الخيارات السياسية غير الصائبة التي اعتمدها إدارة بوش تجاه بعض الدول فحسب، بل أيضاً إلى مجموعة من الحقائق الكامنة في السياسات العربية والأميركية على حدّ سواء والتي من شأنها التأثير في أي سياسة مستقبلية تهدف دعم الإصلاح الديمقراطي. تقليدياً ركّزت الأهداف الأميركية في الشرق الأوسط على الأمن ودعم إسرائيل وتحقيق السلام العربي-الإسرائيلي وضمان تدفق النفط بحرية. وتقتضي هذه الأهداف الثلاثة بلا استثناء قدراً من الاستقرار في المنطقة. وتماشياً مع السياسات المعتمدة على امتداد العالم إبان الحرب الباردة، لم تلق الولايات المتحدة بالأداء السياسات الداخلية للأنظمة العربية وحيال سلوكها ما دامت متحالفة مع واشنطن إقليمياً ودولياً وما دامت مسيطرة على مجتمعاتها. وحتى في التسعينيات، عندما انتشرت صناعة الديمقراطية الأميركية بسرعة في كافة أصقاع العالم عقب نهاية الحرب الباردة، فإنها سارت بخطى متناقلة في الشرق الأوسط واتسمت برامج تعزيز الديمقراطية بقلتها وضيق نطاقها وعدم تنفيذها إلا عندما سمحت الأنظمة الحاكمة بذلك وتخلت الولايات المتحدة عنها سريعاً عند معارضة الحكام لها.

وعقب 11 أيلول 2001، رغب الرئيس بوش في الابتعاد علناً عن هذه السياسة وأفاد في خطاب ألقاه في الوقف الوطني للديمقراطية في العام 2003: «لم تنفع ستون سنة من

السياسات. وبعد سنوات عدة من المفاوضات السرية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بغية حلّ القضايا المتعلقة بالإرهاب، مضى القذافي أكثر إلى الأمام كاشفاً عن النطاق الكامل لبرامج الصواريخ والأسلحة الكيميائية والبيولوجية الليبية ومزوداً المسؤولين البريطانيين والأميركيين بمستندات هامة حول أبعاد الأنشطة النووية الليبية ونطاقها.<sup>4</sup> وتعاطياً مع تغير الموقف الليبي بشأن قضيتي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وافقت الولايات المتحدة على إنهاء عقوباتها الاقتصادية المفروضة على ليبيا وتطبيع علاقاتها مع طرابلس وزعم بوش أن الحادثة برمتها ترسل «رسالة لا تقبل اللبس إلى الأنظمة التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو تمتلكها أصلاً. فتلك الأسلحة لا تعزز نفوذ الدول ولا تلمّع صورتها بل تجلب العزلة وتداعيات أخرى غير مرحب بها. ولا بدّ من توضيح رسالة أخرى بالقدر عينه أيضاً: سيجد القادة الذين يتخلون عن طموحاتهم في الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وطرق إنتاجها باباً مشرّعاً على علاقات أفضل مع الولايات المتحدة وغيرها من الأمم الحرة.»<sup>5</sup>

بيد أن النجاح الأميركي والغربي في ليبيا لم يتكرّر في غيرها إذ لم يقتنع حتى اليوم أي بلد شرق أوسطي آخر بالتخلي عن برنامجه النووي أو غيره من برامج أسلحة الدمار الشامل. وفي السنوات القليلة المنصرمة، أعلن العديد من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن اعترافها المضي قدماً في توليد الطاقة النووية مشيرةً إلى الحاجة إلى تطوير مصادر طاقة جديدة وبديلة. وبالفعل، أعربت السعودية ومصر وتركيا والمغرب والأمارات والبحرين عن نيتها القيام بذلك، وأعدت الجزائر إحياء مشروع قديم ظهر أول ما ظهر إبان التسعينيات. وفي حين أعلنت كل دولة نية تطوير معامل طاقة نووية لا أكثر، تشير مجموعة من العوامل، أهمها تزايد الشكوك في قدرة الولايات المتحدة على إرساء الأمن بالشرق الأوسط والمخاوف المحيطة بإيران صاعدة ومسلحة نووياً بالإضافة إلى اعتبارات الهيبة لدى الدول الكبيرة، إلى احتمال أن يحذو بعض هذه الدول حذو إيران ويسعى إلى بناء قدرات نووية عسكرية متسترّاً ببرنامجه طاقة مدني. أخيراً، يظل احتمال تعاون سورية مع كوريا الشمالية بغية تطوير طاقة نووية عسكرية أو مدنية من جهة أمراً هاماً طرحه قصف إسرائيل لموقع مجهول في شمال سورية في العام 2007 ومن جهة أخرى سؤالاً تبقى الإجابة عليه رهن بالأيام المقبلة.

العربي وحماية دولة إسرائيل. وعلى نفس المنوال، أخفقت إدارة بوش في التوصل إلى رؤية إستراتيجية للتوفيق بين مصلحة هامة على المدى البعيد وهي تعزيز الحرية والديمقراطية وبين مصالح أخرى آنية ولا تحتمل التأجيل.

كذلك وللموضوعية ينبغي الإشارة إلى أن حقائق السياسة والاجتماع بغالبية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ساهمت بصورة أو أخرى في تقويض التزام الولايات المتحدة بدعم الديمقراطية. فغالبية الأنظمة العربية لم تقاوم الخطاب الأميركي الجديد حول التحول الديمقراطي مقاومة علنية، بل زعمت غالبيتها أن الديمقراطية هدف من أهدافها على المدى البعيد معتمدة في المجمال لإظهار حسن نيتها بعض الإصلاحات الشكلية التي لا تحد من سلطتها. بيد أن بعض الأنظمة امتعضت من الموقف الأميركي الجديد المنتقد لها، وهو ما انطبق بشكل واضح على مصر والسعودية حلفي الولايات المتحدة القديمين اللذين شعرا باستهدافهما استهدافاً جائراً (على الرغم من أن الضغط المباشر الممارس عليهما لم يكن في النهاية سوى ضغط محدود للغاية).

ومن بين حلفاء واشنطن العرب، خضعت مصر لأكبر قدر من الضغط في سياق سياسة دعم الديمقراطية. فبوش أشار إليها (وإن بتهديب) باعتبارها دولة بحاجة إلى الإصلاح وأعطت وزيرة الخارجية رايس شرحاً تفصيلياً أكثر عن المقاربة الأميركية للإصلاح الديمقراطي في خطاب ألقته في القاهرة في حزيران من العام 2005. وفي كانون الثاني 2006، ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك، فألغت اجتماعاً معداً لإطلاق المفاوضات على اتفاق تجارة حرة لبن البلدين تعبيراً منها عن عدم رضاها عن محاولة نظام الرئيس حسني مبارك لجم المعارضة، وبوجه التحديد القيام بسجن المعارض الليبرالي أيمن نور زعيم حزب الغد على أساس يعتقد بصورة واسعة أنها غير صحيحة. وجاء رد مصر على الضغط الأميركي وقبل ذلك الضغوط الداخلية للدفع التحول الديمقراطي في سياقين، فأدخلت بعض التغييرات تضمنت تعديل دستوري يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية في انتخابات مباشرة وتعددية ثم أعقب إفراغ الإصلاح من معناه عبر ربطه بشروط حصرت المنافسة حول الرئاسة بشكل كبير ولاحقاً عبر سن مجموعة جديدة من التعديلات الدستورية قيدت أكثر من التعديلات الدستورية.

إلا أن الضغط الأميركي على مصر وغيرها من بعض الدول العربية لم يدم طويلاً. ففي منتصف العام 2006، ومع تدهور الوضع في العراق وتعاظم القلق حيال تصاعد

تبريرات الأمم الغربية وتفهمها لغياب الحرية في الشرق الأوسط في ضمان أمننا لأنه لا يمكن على المدى الطويل شراء الاستقرار على حساب الحرية.» ثم بدأ بوش ولايته الثانية عبر التشديد على أن التوتر القديم العهد بين الأمن والديمقراطية قد انتهى: «فمصالح أميركا الحيوية ومعتقداتنا الراسخة باتت واحدة الآن.»

ولم يتمخض الخطاب الرئاسي الرسمي الذي وعد بالكثير واستند إلى القيم والمصالح الأميركية عن أي شيء يقترب من الثورة الديمقراطية الموعودة. وأدت محدودية النتائج المحققة إلى زيادة حدة الخطاب الرسمي ومضاعفة التمويل لبرامج دعم الديمقراطية عبر مبادرة الشراكة من أجل الشرق الأوسط وكذلك الإفراط في استخدام خطاب الديمقراطية كوعيد ينتظر الأعداء ومصدر لضغط بين الفينة والأخرى على بعض الأصدقاء. بيد أن التحول عن دعم الديمقراطية جاء سؤياً ما أن رتبنت الانتخابات العربية نتائج اعتبرت أميركياً غير مرضية وتراجعت بالتبعية أجندة الحرية. فمن جهة، عمقت الانتخابات التي نظمت في العراق ولبنان من الانقسامات الطائفية وسمحت في مصر وفلسطين للإسلاميين بإظهار عمق الدعم الشعبي لهم وقدراتهم التنظيمية العالية، بل مكنتهم من الفوز بوضوح في فلسطين. ومع تأزم السياسة الأميركية في المنطقة واستمرار تدهور الأوضاع في العراق والمواجهة مع إيران وحلفائها، عادت الأنظمة السلطوية الصديقة لواشنطن والتي يمكن الاعتماد عليها إقليمياً عادت لتكون مقبولة ومفضلة لدى إدارة بوش خاصة إذا ما قورنت بالإسلاميين. ورتب ذلك تحولاً جذرياً في الخطاب الأميركي الرسمي الذي استعاض عن وصف أنظمة الحكم في السعودية ومصر بالسلطوية بمصطلح الدول المعتدلة. وبحلول العام 2007، بدت الولايات المتحدة بمظهر من عاد تحديداً إلى سياسة شراء الاستقرار على حساب الحرية التي شجبت منذ سنوات قليلة.

ولا ينبغي هنا النظر إلى التحول في سياسة دعم الديمقراطية على أنه مجرد علامة من علامات تقلب إدارة كثرت تحولاتها، بل هو يقع في موقع القلب من إشكالية كبرى مفادها أنه في حين قد تكون مصالح الولايات المتحدة ومبادئها الراسخة بشأن الحرية متناغمة على المدى البعيد، فإنها قد تتصادم على المدى القريب لاسيما في جزء من العالم لواشنطن به مصالح شديدة الحيوية ويتسم داخلياً بوضع سياسي غير مستقر على الإطلاق. وليس هذا التصادم بين المصالح القريبة والبعيدة المدى بالجديد، فالولايات المتحدة ما برحت تسعى إلى حماية مصالحين أساسيين متناقضتين في بعض مضامينهما ألا وهما النفاذ إلى النفط

الليبرالية قد عمقت بفعلها من أزمته، فهي تجاهلت مهمة التنظيم والتأطير ولم تركز تستثمر الكثير لبناء قواعد ناخبة مستقرة وهو الشرط الأساسي لضمان المشاركة بنجاح في حياة سياسية تستند إلى الانتخابات وإن لم تكن كاملة الديمقراطية. وكنتيجة لذلك، تحولت الكتل الناخبة الكبرى في المجتمعات العربية إلى تأييد الحركات الإسلامية ذات الشعارات الدينية الجاذبة وصاحبة المصداقية المجتمعية لما قامت وتقوم به في مجال العمل مع الجماهير في حين نزلت الأحزاب الليبرالية الضعيفة على الأقل في بعض الحالات نحو التحالف مع أنظمة الحكم خوفاً من الإسلاميين.

وبالتعبية، أضحت الحركات الإسلامية قلب المعارضة النابض في غالبية الدول العربية بل وأصبحت احتمالية الإصلاح الديمقراطي ترتبط اليوم إلى حد كبير بالإسلاميين. وغالباً ما يتم طرح التساؤل عما إذا كانت الحركات الإسلامية تقبل بالعملية الديمقراطية كوسيلة لاكتساب السلطة فقط وفي هذه الحالة لا يمكن للديمقراطية أن تستمر أم أن الأخيرة ستستمر بعد تسلّم الإسلاميين لمقاليدي الحكم في ظل التمسك بالقيم الديمقراطية واحترام العملية الديمقراطية. ولا ريب في أن بعض الحركات الإسلامية هي منظمات متشددة وعنيفة لا تقبل بالخيار الديمقراطي، إلا أن هؤلاء لا يشاركون العمليات الانتخابية. أما الأحزاب والحركات الإسلامية غير العنيفة فتقبل قبولاً تاماً بفكرة مفادها أن المشاركة في الانتخابات لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية وهي ملتزمة بالتنافس في انتخابات وطنية وبلدية فضلاً عن مشاركتها في انتخاب مجالس إدارة النقابات المهنية وتلك تشكل قوة سياسية مهمة في العالم العربي. بل انضمت الحركات الإسلامية في بعض الدول العربية إلى الائتلافات الحاكمة كشركاء صغار وشكلت حماس في فلسطين الحكومة في أعقاب انتخابات العام 2006.

كما يُطرح تساؤل آخر يدور حول ما إذا كانت الحركات الإسلامية التي تقبل بالديمقراطية كآلية تقبل بقيمتها أيضاً. وواقع الأمر أن الإجابة على هذا السؤال أصعب بكثير من الإجابة على السؤال السابق، بيد أن الواضح أن ثمة خلافات جوهرية بين الأحزاب الإسلامية وبعضها البعض. فبعضها يحافظ على جناح عسكري على غرار كافة الأحزاب الشيعية في العراق وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين. وفي حين لم تستخدم هذه الأحزاب القوة العسكرية قط في العملية الانتخابية، فإن أجنحتها العسكرية تمنحها نفوذاً يفوق بأشواط ما كسبته في الانتخابات. وفي المقابل، بين الأحزاب الإسلامية من قطع شوطاً طويلاً في رفض العنف والقبول بالتعددية إلى حد صار معه من الصعب عليها العودة إلى

النفوذ الإيراني، نسيت إدارة بوش انتقاداتها السابقة للأنظمة السلطوية الصديقة وأعدت تعريفها بالمعتدلة وسعت إلى تشكيل تحالف مناهض لإيران مع الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي لاسيما السعودية بالإضافة إلى مصر والأردن، ومن ثم تم التخلي عن محاولات تعزيز الإصلاح ودعم الديمقراطية في ظل احتياج واشنطن لحلفائها.

ودفع الحكام المدركون تمام الإدراك لمأزق الولايات المتحدة في المنطقة ولأبعاده الإستراتيجية وعلى رأسهم الملك عبد الله بالسعودية والرئيس مبارك، بقوة نحو العودة إلى السياسات الأميركية السابقة لأحداث 11 أيلول 2001 أي تجاهل السلوك الداخلي للحلفاء العرب والتركيز على أعمالهم الإقليمية والدولية. ولعلّ من أبرز المؤشرات على نجاح الضغط العربي ضد سياسة دعم الديمقراطية هو التراجع الملحوظ منذ العام 2006 كماً وكيفاً للانتقادات الصادرة عن إدارة بوش حول السياسات الداخلية في الدول العربية المعتدلة على الرغم من الإشارات الواضحة إلى انقلاب بعض الأنظمة الحاكمة على الإصلاحات الجزئية التي تمت بالماضي، وأوضحها ولا شك مصر والأردن. وغضت إدارة بوش الطرف علناً عن التدابير القمعية المتبعة ضد حركات المعارضة وبشكل أساسي ضد الأخوان المسلمين في مصر وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، فضلاً عن العديد من التغييرات غير ديمقراطية على مستويات أخرى.

كذلك، لم تجد الولايات المتحدة شركاء أقوى في محاولاتها دعم الديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى عبر تحفيز أحزاب المعارضة الليبرالية وقوى والمجتمع المدني. وعلى الرغم من أن غالبية الدول العربية أضحت تسمح بدرجة من التعددية في النظام السياسي وبيعض المساحة للمعارضة، فإن المستفيد الأكبر من مساعي الديمقراطية الأميركية لم يكن الأحزاب الليبرالية بل الأحزاب الإسلامية الأكبر والأحسن تنظيمياً وبالتالي أقدر على الاستفادة من فرص الانفتاح السياسي على الرغم من التدابير الأمنية المشددة التي عادة ما تفرضها أنظمة الحكم عليها. من جهتها، أثبتت المعارضة الليبرالية المقبولة من الولايات المتحدة ومن الغرب أنها أضعف القوى السياسية كافة، فقد أظهرت نتائج الانتخابات على امتداد المنطقة ضعف تنظيمها وبرامجها ومحدودية قواعدها الناخبة.

ولا يعزرا ضعف المعارضة الليبرالية بالكامل إلى إخفاقاتها الذاتية، فالأنظمة الحاكمة استخدمت مراراً تدابير قمعية ضد الأحزاب والحركات الليبرالية كما أن مجمل التغييرات المجتمعية في بلاد العرب قد رتب انحسار مساحات الفعل غير الديني. بيد أن الأحزاب

من نظرة لا تقسم العالم بين أختيار وأشرار وحنكة دبلوماسية تفوق تلك التي أظهرتها إدارة بوش خلال السنوات الماضية.

## التوترات الطائفية

من بين التداعيات الخطيرة للغزو الأميركي للعراق يحتل تصاعد وتيرة التوتر الطائفي ليس في العراق فحسب بل أيضاً في المنطقة برمتها مرتبة متقدمة. فقد أدت التوترات بين السنة والشيعية مصحوبة بتنامي القوة والنفوذ الإيرانيين إلى تزايد القلق في بعض الدول العربية وكذلك في الولايات المتحدة إزاء صعود ما سمي بالقوة الشيعية في الشرق الأوسط. وكان أول من حذر من صعود القوة الشيعية الملك الأردني عبد الله الثاني في كلمة له في كانون الأول من العام 2005 أمام جمهور أميركي مستخدماً عبارة «الهلال الشيعي» لوصف طموح إيراني مزعوم لتغيير النظام الإقليمي عبر إقامة شبكة تحالفات مع الأنظمة والحركات الشيعية في الشرق الأوسط الذي يشكل به السنة الأغلبية.<sup>7</sup> وبعد بضعة أسابيع، عاود الرئيس مبارك الحديث عن الموضوع نفسه متهماً المواطنين الشيعة في العراق والخليج بالولاء لإيران أكثر من ولائهم لأوطانهم. غير أن تشكل هلال شيعي هو أمر مبالغ به ويجافي القراءة الموضوعية لحقائق المنطقة. فعلى الرغم من شيوع الاستياء في أوساط الشيعة لاسيما في دول الخليج وطبعاً في لبنان، كما ورد آنفاً، فإنه من غير المرجح أن يُترجم هذا الاستياء إلى تحالف إقليمي كبير تهيمن عليه إيران.

وتكمن أولى الحقائق الهامة هنا في أن تسييس الهوية الشيعية يرتبط بمجموعة من العوامل من بينها نجاح الثورة الإسلامية بإيران وتشييدها على الهوية الدينية في مقابل نزوع نظام شاه إيران السابق إلى الاعتماد على إرث الإمبراطورية الفارسية القديمة. كما أن التغيرات التي حدثت بالعراق في أعقاب الغزو الأميركي وسيطرة القوة الشيعية على الحكومة الجديدة يشاركونها الأكراد مع تمتع السنة بتمثيل أو نفوذ ضئيلين أسهم أيضاً في تسييس مسألة الشيعة بالشرق الأوسط تماماً كما ساعد على ذلك ضعف بل وغياب القوى الشيعية العلمانية. وأخيراً، أسهم تزايد أهمية حزب الله في الدفع بذات الاتجاه، فحزب الله لم يصبح لاعباً داخلياً قادراً على شل الحكومة اللبنانية فحسب، بل صار أيضاً لاعباً إقليمياً

الوراء. ففي المغرب والجزائر والكويت والبحرين مثلاً أحزاب إسلامية تؤكد على خيار «المشاركة أولاً» وهي مدمجة بقوة في النظام السياسي، بل أن هذه الأحزاب تنظر إلى الوطن أو الدولة القومية لا إلى الأمة الإسلامية كميدان لعملها وتقبل بمبدأ مواطنة الحقوق المتساوية تبتعد على نحو تصاعدي عن النقاشات الأيديولوجية مركزة على وضع برامج عملية لتنفيذ أو اقتراح تنفيذ سياسات عامة محددة. أخيراً، في مصر والأردن على سبيل المثال لا الحصر أحزاب أو حركات إسلامية ممزقة بين الأيديولوجي والعملي في ظل الصراع المستمر بينها وبين الأنظمة الحاكمة. وهي بذلك عالقة بين بين مطرقة الممارسة السلمية للسياسة وما يرافقها من حاجة إلى تطوير برنامج سياسي عملي وبين سندان المواجهة المستمرة مع الحكام وتلك ترفع من أسهم المتشددین بداخلها وتزيد من القبول الشعبي للشعارات الأيديولوجية الحادة. فعلى سبيل المثال، تظهر مسودة مشروع برنامج الحزب السياسي الصادر عن جماعة الإخوان المسلمين المصرية في أيلول من العام 2007 تراجعاً نحو مواقف أيديولوجية لحركة سعت مراراً إلى أداء المشاركة السياسية على نحو مستقر وما لبثت تحرم منه.

وفي المحصلة الأخيرة، أظهر اعتماد أجندة الحرية وسياسة دعم الديمقراطية من جانب إدارة بوش ثم التخلي عنها استحالة القيام بأي تحول سريع نحو الديمقراطية في المنطقة في ظل الأوضاع السياسية الراهنة في غالبية الدول العربية ومع تردي الأوضاع الإقليمية. فحتى إذا ما نجحت الولايات المتحدة في التوفيق بين أهدافها البعيدة والقريبة المدى بما يكفي لإتباع سياسة متسقة إزاء ملف الديمقراطية، فإن مساعيها ستحبط في المدى القريب بفعل الأنظمة الحاكمة التي لا مصلحة لها في تعريض سلطتها للخطر. فواقع الأمر أن من يعرفوا بالإصلاحيين داخل نخب الحكم العربية في المؤسسات الحاكمة لا يرغبون إلا في الإصلاح الاقتصادي والتحديث الإداري لا الحريات المدنية والسياسية أو المشاركة السياسية غير المقيدة، في حين تتسم أحزاب المعارضة الليبرالية ومنظمات المجتمع المدني التي ترى بها الولايات المتحدة حليفة طبيعية بضعف مهول في غالبية الدول. أما الحركات الإسلامية التي اختارت المشاركة في الحياة السياسية فتتمتع في دولها بحسن التنظيم وبقدرتها الفائقة على تطوير قواعد انتخابية مستقرة، بيد أن واشنطن ترى بها في غالب الأحيان تهديداً بدلاً من حليف محتمل في دعم الديمقراطية. لذا وبصورة واقعية من شأن سياسة دعم الديمقراطية أن تتطلب إطاراً زمنياً أطول بكثير مما كان عليه الحال في أقاليم العالم الأخرى لا بد لها

المناطق ذات الأغلبية الشيعية في المحافظة الشرقية نقصاً في الخدمات لاسيما البنى التحتية وغيرها من المنشآت. إلا أن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أنه ثمة بعض بوادر تشير إلى بدء الحكومة السعودية باتخاذ خطوات فعالة لمعالجة الوضع، فقد دُعي علماء الدين الشيعة إلى جلسات الحوار الوطني التي نظمت برعاية الملك للحد من انتشار التطرف والغلو كما عُقدت اجتماعات منتظمة بين قادة الطائفة الشيعية والملك للتعرف على الإستراتيجيات الأنجع لمقاومة التمييز. فضلاً عن ذلك، تراجعت نسبياً انتهاكات حقوق الإنسان تجاه المواطنين الشيعة كما أمرت السلطات السعودية بإزالة المحتوى التمييزي ضد الشيعة من المقررات المدرسية. وعلى الرغم من مساحة التحسن هذه، مازال التساهل مع الممارسات التمييزية ضد الشيعة جلياً في المؤسسات الإدارية والدينية في البلاد.

ولا ريب في أن التمييز لا يولد إلا شعوراً بالاستياء والضغينة يعتمل في نفوس الأقليات الشيعية في الخليج وكذلك بلبنان. غير أن السؤال الحقيقي هو عما إذا كان مثل هذا الشعور قد ترجم إلى نشاط سياسي وإن صحّ ذلك فأى نوع من النشاط هو معارضة سياسية سلمية أم عنف؟ وواقع الأمر أنه حتى اليوم، لم يؤدّ الشعور بالضغينة بين الشيعة إلى عنف مفتوح إلا في لحظات معدودة في البحرين ومرة واحدة في السعودية. أما في لبنان، فقد رتب الاستياء الشيعي في الستينيات والسبعينيات الاندفاع نحو تعبئة كبرى أسهمت بها ديناميات الحرب الأهلية بين العامين 1975 و1990. أما في البحرين، فقد اندلعت شرارة العنف في العام 1975 رداً على تمرير القوانين الأمنية الجديدة التي أبطلت الحقوق المدنية والحريات السياسية التي ضمنها دستور 1973، ومجدداً في العام 1994 عندما قمعت الحكومة بقسوة مظاهرات خرجت تطالب بعودة الدستور والحياة النيابية. وفي الوقت الراهن، تشارك حركات هامة من المعارضة الشيعية في الحياة البرلمانية وتتعرف بشرعية الدولة البحرينية وبمقابل ثمة جماعات أخرى من شاكلة حزب الله البحريني وحركة حق والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مازالت خارج العملية السياسية الرسمية رافضين ما يرونه مساومة من نظام آل خليفة.

وفي السعودية، حالت تدابير الأجهزة الأمنية القاسية دون تعبير الشيعة علناً عن مدى استيائهم. فمثلاً، عمدت الحكومة السعودية إبان مواجهة اندلعت العام 1979 و1980 فعلياً إلى تجريف مدينة القطيف التاريخية بالكامل وهي من المعاقل الشيعية الكبرى. وفي الآونة الأخيرة، استفاد الشيعة في السعودية من الفرص السياسية القليلة المتاحة فالكثير منهم ترشح

عبر نجاحه في الوقوف في وجه إسرائيل وألته العسكرية في صيف العام 2006 مكتسباً بذلك هالة بطولية متميزة.

بيد أن الحقيقة الثانية التي ينبغي التركيز عليها هي أن الشيعة ليسوا أكثرية إلا في إيران والعراق والبحرين حيث يشكلون في الأخيرة 70 في المائة من السكان وهم أيضاً أكبر مذهب في لبنان على الرغم من أنهم ليسوا الأكثرية. وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة، فإنه من الواضح بمكان أن نسبة الشيعة من السكان في الغالبية الساحقة من الدول العربية والإسلامية ضئيلة للغاية مما يعني عملاً أن التركيز على بزوغ «هلال شيعي» ليس بالإستراتيجية الناجحة لإيران.

أما الحقيقة الثالثة والأهم فتتمثل في شيوع الاستياء في صفوف الشيعة في العديد من الدول العربية لما يواجهونه من تمييز مؤسسي ضدهم ضارب في الجذور ولمعاناتهم من ظروف معيشية متدنية عموماً، آخذاً في الاعتبار أن التمييز ضد الشيعة يبلغ أشده في البحرين والسعودية.

في البحرين، ما برحت أسرة آل خليفة السنية الحاكمة تعتبر الأغلبية الشيعية تهديداً يحدق بحكمها. ويشغل الشيعة أقل من 20 في المائة من المناصب الرفيعة المستوى في الحكومة البحرينية وغالباً ما تُقابل طلباتهم بالالتحاق بالقوات العسكرية والأمنية بالرفض، كما جرى الحدّ من نفوذهم في الانتخابات عبر التلاعب بتقطيع الدوائر الانتخابية. وبما أن الشيعة لا سلطة فعلية لهم، تولى الحكومة أهمية ضئيلة إلى الخدمات الأساسية في أحيائهم وقراهم (ويزعم البعض أنهم ممنوعون من التملك في بعض المناطق التي تُعتبر «سنية»)، بل تواترت في الآونة الأخيرة تقارير تتحدث عن سعي الحكومة البحرينية تغيير تكوين البلاد السكاني من خلال سياسات تجنيس السنة العرب وغير العرب العاملين بالبحرين (أكثر هذه التقارير إثارة للجدل هو تقرير البندر).

بدوره يتسم التمييز ضد الشيعة في السعودية بشدته على ما اعترف به مؤخراً بعض أعضاء الأسرة المالكة. ويزيد من صعوبة مواجهة التمييز كونه ضارب بجذوره في العقيدة الدينية الرسمية. فالمؤسسة الوهابية الدينية القوية تعتبر التشيع ضرباً من ضروب الهرطقة وتمنع أي إحياء علني لأي مناسبة شيعية وتحدّ من بناء الجوامع الشيعية ثم يتواكب التمييز الديني مع تهميش اجتماعي وسياسي. فالشيعة غير ممثلين كما يجب في مؤسسات الدولة لاسيما في المؤسسات العسكرية والأمنية، وفي قطاع الخدمات العامة عموماً، بينما تعاني

لغياب الاستقرار في الشرق الأوسط ومن ثم للولايات المتحدة مصلحة جوهرية في الحد من تلك التوترات وليس بتعميقها بممارسات غير محسوبة.

من جهتها، تسعى الأنظمة العربية السنية أيضاً لاسيما في الخليج إلى تجنب المواجهة مع إيران. فهي تتصلت من محاولات أميركية مستمرة أرادت لها تشكيل تحالف مناهض لاحتواء إيران وأطلق عرب الخليج مساعيهم الدبلوماسية الخاصة للتعامل مع إيران وفي المقدمة منهم السعودية. فعندما صعد حزب الله مواجهته مع الحكومة اللبنانية في أواخر العام 2006 عقب حرب تموز مع إسرائيل، حصلت جملة اجتماعات بين رسميين إيرانيين وسعوديين بغية تهدئة الوضع. وفي مطلع العام 2007، التقى علي لاريجاني، رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني آنذاك مرات عدة بنظيره السعودي الأمير بندر بن سلطان لمناقشة الأزمات الإقليمية. وفي آذار من العام 2007، التقى الملك السعودي عبد الله والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد مباشرة للمرة الأولى وتلا هذا اللقاء الأول دعوة من الملك السعودي إلى أحمدي نجاد لزيارة مكة وأداء مناسك الحج. وإلى جانب اتصالاتهم بإيران، قام السعوديون أيضاً بمساعي لتحسين العلاقات بين فتح وحماس في فلسطين ما أدى إلى توقيع اتفاق مكة في شباط من العام 2007 وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. وبعد أن باء الاتفاق بالفشل مؤدياً إلى انقسام خطير في الصفوف الفلسطينية وأوضاع أشبه بالحرب الأهلية أعقبها سيطرة فتح على الضفة الغربية وسيطرة حماس على غزة، لم يتخل السعوديون عن محاولات التوفيق بل استأنفوا مساعيهم لكن هذه المرة بدعم من الحكومة المصرية. وفي مطلع كانون الأول من العام 2007، زار رئيس المكتب السياسي في حماس خالد مشعل الرياض مشاركاً في المحادثات وفي الوقت ذاته، أعربت الحكومتان السعودية والمصرية عن استعدادهما فتح خطوط مباشرة مع حماس، على النقيض من الموقف الأميركي، وسمحوا في خطوة رمزية هامة لعدة مئات من سكان غزة بالحج إلى مكة في العام 2007.

ومؤخراً، صارت الحكومة المصرية منخرطة أكثر في هذه المساعي الدبلوماسية الجديدة فسعت إلى تحسين علاقاتها مع إيران وسورية على السواء. وفي أواخر كانون الأول، زار علي لاريجاني، مستشار المرشد الأعلى علي الخامنئي آنذاك، القاهرة للقاء وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، ما أدى إلى تكهنات بعودة قريبة للعلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، ولللقاء أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى. وفي أواخر العام 2007، بذلت السعودية ومصر أيضاً مساعي من أجل استعادة علاقات طيبة مع سورية بعد أن وترتها

على سبيل المثال لانتخابات المجالس البلدية في المحافظات الشرقية، بيد أن غالبية أنشطتهم ما زالت سرية وصعباً تقييمها.

وفي حين تشير الأدلة السالفة الذكر إلى أن الضغينة الشيعية قد ترتب اندلاع العنف بين الحين والآخر وإلى نشاط سياسي عندما تسمح الظروف بذلك، فإن ذات الأدلة تنفي بصورة حاسمة تطور حركة شيعية عابرة لحدود الدول الشرق أوسطية. ولا شك في أن الثورة الإيرانية فرضت العديد من التداعيات على امتداد المنطقة وتأسست منظمات سياسية جديدة في أكثر من دولة تربطها علاقات بإيران وطغى تفسير الأمام الخميني المتشدد للعقيدة الشيعية والمبرر للحكم السلطوي (استناداً إلى مبدأ ولاية الفقيه) على غيره من التفسيرات. كذلك، قدمت نتائج الانتخابات في العراق في أعقاب الغزو الأميركي درساً للشيعية العرب في أهمية العمل الجماعي والأدوات التنظيمية. إلا أن أياً من هذا لا يعني تشكل أو بزوغ هلال شيعي بالشرق الأوسط، فالتعبئة الشيعية حُصرت في المجمل بحدود الدول الموجودة أصلاً ولم تشكل الطوائف الشيعية في شرعية الدول التي تعيش بها استناداً إلى مقولات شيعية كبرى. بل على النقيض من ذلك تماماً، تركز أهداف القوى الشيعية المختلفة على مكافحة التمييز الاجتماعي والاقتصادي والديني وتحقيق تمثيل سياسي أوسع وهي مقاربات تعود إلى ما قبل غزو العراق. فواقع الأمر وبمعزل عن بعض المجموعات الهامشية المتشددة، ظلّ شيعية الخليج على الدوام أوفياء لأوطانهم، وإزاء تعاضم الشكوك السنية، أعلن العديد من علماء الدين والسياسيين الشيعة مراراً وتكراراً ولاءهم لدولهم ونفوا أنهم جزء من مؤامرة كبرى تقودها إيران ضد الدول العربية في الخليج. فعلى سبيل المثال، جدّد الشيخ علي سلمان زعيم جمعية الوفاق الشيعية تشديده في العام 2007 على ولاء الطائفة الشيعية في البحرين للدولة وأدان مزاعم شبه رسمية صادرة عن إيران بأن البحرين جزء من الدولة الإيرانية.

كما يحد عاملان إضافيان من احتمال أن تنزع إيران إلى اعتماد تشجيع قيام شبكات شيعية متخفية لحدود الدول. أولاً، تسعى إيران إلى أن تغدو بطلاة الشرق الأوسط الإسلامي كله وليس العالم الشيعي المحدود فحسب ودعمها للمجموعات السنية على غرار حماس في فلسطين دليل على ذلك. وثانياً، من شأن أي محاولة تسعى بها إيران إلى تطوير تحالف شيعي إقليمي كبير أن تؤدي إلى تشكيل سريع لتحالف مضاد من الدول السنية مدعوم من الولايات المتحدة الأميركية. يبقى إذا التأكيد على أن استمرار التوترات الطائفية والتمييز المسبب لها في بعض المجتمعات العربية دون معالجة حقيقة من شأنه أن يشكل مصدراً مصدراً إضافياً

من حماية المصالح الحيوية الأميركية في حال نشوب أزمة) بشكل أساسي خارج الطرح العملي. فضلاً عن ذلك، تجعل أسعار النفط المرتفعة من الدول المنتجة أقل تأثراً بالعقوبات أو بالتلويح بها، علماً أن العقوبات هي في جميع الأحوال أداة ضعيفة لدفع الأنظمة الحاكمة نحو تغيير سلوكها الداخلي أو الإقليمي.

ومن الجوهري بالقدر عينه التسليم بأن السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط قد اندفعت خلال السنوات الماضية نحو مواجهات لا طائل منها وأن اندفاعها قد رتب في النهاية نتائج قناعات تتناقض جذرياً مع دوافع ورؤى البدايات وكذلك قوّضت مصداقية الولايات المتحدة تهديدات لم تتبعها أفعال. ثم أن التعويل على المواجهة يحول دن السعي إلى طرق أبواب أخرى لحماية المصالح الأميركية. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك تحذير بوش لبشار الأسد في كانون الأول من العام 2007 من أن صبره بدأ ينفد إزاء تدخل سورية في السياسة اللبنانية، فمثل هذا التصريح تضمن تهديداً مبطناً شبيهاً بذاك الذي أطلقه بوش قبيل اجتياحه العراق لكنه لم يكن ذا مصداقية مطلقاً وتجاهلته سورية وسائر الدول الإقليمية لعلمها بمحدودية قدرات الولايات المتحدة على استخدام القوة العسكرية اليوم ضد سورية أو غيرها. إلا أن تصريح بوش رتب كذلك نتائج سلبية تمثلت في تعقيد مهمة استكشاف مساحات التوافق الممكنة مع السوريين وكيف لسورية أن تساعد الولايات المتحدة في حماية مصالحها وأيضاً في إنقاذ لبنان من أزمة مستفحلة وانزلاق محتمل إلى أتون العنف.

ويترتب على المبدئين السالفين ضرورة استناد السياسة الأميركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط إلى تصوّر واضح مؤداه أن الحقبة الراهنة بالمنطقة إنما هي حقبة تغيرات وأن السياسة الأميركية بوسعها إن لم تتسم بالحذر دفع الأمور نحو حافة الهاوية. لذا يصبح لزاماً أن تستند السياسات الجديدة إلى تعريف أكثر تواضعاً بكثير للمصالح الأميركية في المنطقة، تعريف يفرّق بوضوح بين الأهداف المرغوب بها والممكن تحقيقها على المدى البعيد في ظل ظروف مناسبة أكثر، وبين المصالح التي لا بدّ من حمايتها الآن.

ولعلّ أهم المصالح الأميركية على الإطلاق تتمثل في احتواء العنف النابع من المنطقة وحماية تدفق النفط. ولا يتطلب البعد العسكري والاستخباراتي لمحاصرة واحتواء العنف تحولاً نوعياً في السياسة الأميركية، بل في المقام الأول الاستمرار في المساعي المبذولة اليوم وتعزيزها وترشيدها. من جهة أخرى، يبقى البعد السياسي للتعاطي مع ظاهرتي العنف والإرهاب رهناً بنتيجة السياسات الأميركية في العراق وتجاه عملية السلام الفلسطينية-

علاقة دمشق بإيران والدعم السوري لحزب الله في مواجهته مع الحكومة اللبنانية وأعلنت جامعة الدول العربية أن الاجتماع الدوري للقمة العربية المقبل سينعقد في دمشق في آذار من العام 2008 كما هو مقرر.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الدبلوماسية الهامة، مازال فتيل التوتر بين العرب «المعتدلين» والجمهورية الإسلامية بإيران على اشتعاله وما زالت العلاقات مع سورية أيضاً على توترها. فالخوف من امتلاك إيران القدرة النووية ما زال على أشده كذلك الخوف من تنامي نفوذها بالخليج وما ورائه، بيد أن النشاط الدبلوماسي الراهن يشير إلى عزم القوى الإقليمية تلافياً لمواجهة كبرى قادمة.

## مقاربة الشرق الأوسط الجديد

لقد شكّلت محاولة إدارة بوش رسم معالم شرق أوسط جديد عاملاً أساسياً في بروز الحقائق الجديدة وبالغلة الصعوبة التي ناقشتها الصفحات المنصرمة. وترتب المقاربة الموضوعية لأزمات وصراعات الشرق الأوسط الدعوة إلى إتباع الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة تجاه هذا الجزء من العالم تستند بها إلى الدبلوماسية دون المواجهة وإلى فهم الواقع دون تأويله أيديولوجياً وإلى تحديد أدقّ للمصالح الأميركية.

وواقع الأمر أن مجمل المشاكل المطروحة في هذا التقرير تبقى عصية على الحل، بيد أنه ليس بالإمكان تجاوزها عبر محاولة صياغة شرق أوسط جديد يخلو منها كما حاولت إدارة بوش أن تفعل خلال السنوات الماضية. وربما أمكن التخفيف من حدة بعض مشاكل المنطقة من خلال التعاطي معها بحكمة ودبلوماسية، بينما لا يمكن لبعض المشاكل الأخرى إلا أن يتم احتواؤها في أفضل الحالات. وتبقى مشاكل أخرى لا بدّ من التسليم باستمرارها لسنوات عديدة مقبلة كجزء من مشهد شرق أوسط تغيّر نعم لكن ليس نحو الأفضل.

وقناعتنا أن المبدأ الأول لصياغة سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط هو الاعتراف بالحدود الواردة على قدرات الولايات المتحدة الإقليمية وهو أمر أصبح لا يخفى مطلقاً على قوى المنطقة من أصدقاء وأعداء واشنطن. فما دامت الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً عسكرياً واسع النطاق في العراق، يبقى خيار استخدام القوة كوسيلة لإحداث التغيير (بدلاً



مشارف الانهيار وفي حال حدوث تغيير سياسي مفاجئ فإن المجموعات الوحيدة المسلحة والمنظمة حالياً ليست بالحركات ديمقراطية الليبرالية بل قوات الحرس الثوري وميليشيا البسيج، بل أن من شأن سياسة أميركية تبقي التهديد بتغيير نظام الجمهورية الإسلامية قائماً ولو ضمناً أن تدفع القادة الإيرانيين عند الشعور بتهديد وجودهم إلى السعي بزخم أكبر نحو امتلاك قوة الردع النووية.

وبدلاً من محاولة مواجهة إيران عسكرياً أو محاولة تغيير نظام الحكم بها، يجدر بالولايات المتحدة محاولة صياغة سياسة عمل دقيقة بالاشتراك مع الحلفاء الأوروبيين والأفضل مع روسيا والصين إذا أمكن لإدارة الملف الإيراني. مثل هذه السياسة لا يبدل في سياقها عن السعي دبلوماسياً إلى تغيير السياسة الإيرانية عبر إضعاف النخبة المتشددة في البلاد وتعزيز الأكثرية المعتدلة، علماً بأن الولايات المتحدة ومواقفها الراهنة تصب في مصلحة المتشددين. يقتضي تجاوز المواجهة في التعامل مع إيران قيام التيارات البرجماتية بداخل النخبة والمسؤولين الإيرانيين الذين يريدون التوافق مع الغرب بالتدليل على أن مقاربة معتدلة تجاه الجمهورية الإسلامية من شأنها إطلاق رد فعل إيراني معتدل، إلا أن هذه القوى اليوم هي في موقف شديد الصعوبة مع استمرار تلويح إدارة بوش بشكل متكرر بإمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري وهو ما يلقي بستار من الصمت على الدعوة إلى الاعتدال ويدفع إلى اعتبار الأخيرة ضرب من ضروب السذاجة وعدم المسؤولية.

وفي حين لا بدّ للمقاربة الجديدة تجاه إيران من أن تكون شاملة أي أن تتضمن اقتراحات توافقية حول جل القضايا المطروحة على الولايات المتحدة وإيران، يمكن لواشنطن أن تنطلق بدايةً من الساحة العراقية حيث مصالح ورؤى الدولتين ليست بالمتناقضة. للولايات المتحدة وإيران مصلحة مشتركة في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية واحتواء حرب أهلية ستكون أن نشبت دامية، مثل هذا التوافق يمكن من التعامل ببرجماتية في سياق حوار أميركي إيراني مع قضية الوجود الأميركي في العراق وحدود استمراريته من جهة والسياسات والأنشطة الإيرانية الداعمة للفصائل العراقية المتنوعة من جهة أخرى.

وفي التحليل الأخير، إذا ما تمكن الطرفان من تطوير قدر كاف من الثقة يمكن لحوارهما أن يتحرك نحو الملف النووي، أما اليوم فهيمنة المواجهة على علاقات الدولتين تعني غياب الأرضية المشتركة لحوار عملي حول ذلك الملف. وقد أنجزت القيادة الإيرانية توافقاً وطنياً حول مقاومة الضغط الخارجي الدافع إلى تخليها عن مطلق حقها في تخصيب

الإسرائيلية. هنا لا بدّ للولايات المتحدة من الاعتراف بأن الإرهاب ليس نتيجة كره أعمى للحضارة الغربية أو للولايات المتحدة، كما أصرت إدارة بوش مراراً وتكراراً، بل رداً متطرفاً من قلة صغيرة على السياسات الأميركية بالمنطقة التي يراها غالبية العرب عدائية وغير متوازنة. من جهة أخرى، يعتمد ضمان تدفق النفط على جوهر وحظوظ نجاح السياسة الأميركية إزاء إيران وإمكانات إعادة إرساء توازن جديد للقوة بالخليج.

ولا يمكن للولايات المتحدة البتة حماية مصالحها الأهم المتمثلتين باحتواء العنف وضمان تدفق النفط دون معالجة الأزمات الأساسية في المنطقة. ومن هنا، فإن المهام الفورية للولايات المتحدة تتمثل في: (1) إيجاد تسوية تفاوضية مع إيران والحدّ من الانتشار النووي، (2) الخروج من العراق مع ضمان عدم انزلاق الأوضاع إلى الفوضى، (3) التعاطي بجدية مع عملية السلام ودفع حلّ الدولتين مع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، (4) إعادة إرساء توازن إقليمي للقوة يمكن الحفاظ عليه بشكل أساسي اعتماداً على اللاعبين الإقليميين دون حاجة إلى وجود أميركي عسكري مكثف، و(5) وفي سياق متصل تخفيف حدة المواجهة مع سورية والعمل على نزع فتيل الأزمة في لبنان دعماً لصياغة لحظة توازن جديدة في المنطقة.

## إيران والانتشار النووي

رتبت سياسات إدارة بوش إلى حد كبير تحول إيران إلى لاعب أساس في العديد من الساحات التي للولايات المتحدة بها مصالح حيوية لاسيما في العراق وأفغانستان وقضايا الحد من الانتشار النووي وأمن الطاقة والإرهاب والسلام العربي-الإسرائيلي. ومهما كان سلوك النظام الإيراني غير مستساغ، فإن رفض الحوار مع طهران لن يحسن وضع أيّ من هذه القضايا ومواجهتها عسكرياً سيزيدها جميعاً حدة وهي في واقع الأمر غير ممكنة اليوم.

كذلك، قد ترتب المقاربة الداعية إلى تغيير النظام في طهران نتائج عكسية وجد خطيرة. وفي سياق بين «ساعة تغيير النظام» و«الساعة الحيلولة دون امتلاك السلاح النووي» لا شك في أن للثانية أهمية تفوق الأولى بأشواط. فالحكومة الإيرانية ليست على

طهران وخفتت من سيطرة العناصر المتشددة الراغبون في العزلة واستمرار الصراع مع الولايات المتحدة. مثل هذه الجماعات، وهي لها مصالح اقتصادية وسياسية قوية يقتضي الدفاع عنها دوام المواجهة، ستعمل بكل قوة على إجهاد أي تقارب أميركي إيراني ودحض مساعي التوافق. وبامتناعها عن الحوار، تخدم واشنطن مصالح هؤلاء المتشددين وتدفعهم إلى الواجهة.

وواقع الأمر أن الحوار مع إيران لا يقدم أية ضمانات كبيرة للنجاح، فالأمر يعود في النهاية إلى الحكومة الإيرانية ومدى قدرتها ورغبتها في اتخاذ قرار إستراتيجي بتغيير سياساتها وأقصى ما بوسع واشنطن القيام به هو الحفاظ على حوار مفتوح مع إيران وصياغة مسار تفاوضي وآخر صراعي لإدارة ملفات العلاقة معها بصورة تدلل على أنه عندما تصبح إيران مستعدة لإعادة التفكير في سياساتها والخروج من العزلة فإنها ستجد أمامها يداً ممدودة في واشنطن.

## تقدم في العراق وإستراتيجية لخروج الولايات المتحدة

تتمثل نقطة البدء في صياغة سياسة جديدة تجاه العراق في الاعتراف بأن العملية السياسية الرامية إلى بناء الدولة في العراق على أنقاض نظام صدام حسين قد باءت بالفشل. وبما أن المساعي العسكرية وحدها لا يمكنها إرساء الاستقرار في البلاد لفترة طويلة كما يعترف القادة العسكريون الأميركيون في العراق بلا تردد، لا بدّ من إطلاق عملية توافقية جديدة في أسرع وقت ممكن. مثل هذه العملية السياسية الجديدة لا ينبغي لها أن تنطلق من صفات تحدّد للعراقيين ما عليهم فعله أو للدولة شكلها النهائي، فهذه السياسة سبق أن جُربت وفشلت، بل الخطوة الأولى هي الاعتراف الواقعي بخريطة اللاعبين السياسيين وأهدافهم ونفوذهم ومواطن قوتهم دون أوهم مدفوعة بالتمنيات الوردية. وعلى واشنطن أن تضمن خريطة الفاعلية السياسيين بالعراق تلك المجموعات المسلحة النافذة على الأرض وإن لم يستسغ وجودها صانع القرار الأميركي.

أما الخطوة الثانية فهي إدراك والتسليم بمحدودية فاعلية البرلمان والحكومة في إدارة الشأن العراقي الداخلي وبأن الطرفين بالتبعية ليسوا بمثابة اللاعبين الأساسيين

اليورانيوم وهم ما يحول عملاً دون التخلي عن هذا الهدف. ويدرك الإيرانيون أنه ليس بمقدور الولايات المتحدة أو التورिका الأوروبية تكبيد إيران ما يكفي من الخسائر لإرغامها على تعليق التخصيب كلياً أو التخلي تماماً عن طموحها النووي. لهذا من غير المرجح أن تدعن إيران لمطالب الولايات المتحدة والتورिका الأوروبية للتفاوض الجدي حول الملف النووي إلا إذا ما قبلت واشنطن بصيغة يمكن لإيران بموجبها الاستمرار في مستوى معيّن من أنشطة التخصيب في ظل رقابة دولية مكثفة. أما إصرار الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي على المطالبة بالتعليق المسبق للتخصيب ومع استبعاد لحظة ضعف غير متوقعة لإيران فلن يرتب دبلوماسياً سوى فشل مستمر ومحدودية بالغة في مستوى الحوار بين الجمهورية الإسلامية والغرب. لهذا يعد التركيز بدايةً على العلاقة الأمنية الأوسع نطاقاً مع العراق وعلى الدور الإيراني بالخليج واعداءً أكثر، فهنا يمكن اعتماد مزيج من دبلوماسية يقوم على بناء الثقة والردع على حد سواء ويضمن أدواراً فاعلة لجيران إيران العرب فضلاً عن القوى الخارجية.

ولا يعني إسقاط مقاربة المواجهة تجاه إيران والحوار معها تقديم التنازلات كما لا يعني أيضاً منع المساعي الرامية إلى تحذير الدول الأخرى من تنامي النفوذ والسياسات الإيرانية وتدايعاتها الصراعية في مجمل الساحات الإقليمية. فلا مناص من إرسال رسالة واضحة لإيران مؤداها أن استمرار التشدد ليس من شأنه سوى عزلها إقليمياً ودولياً والتسبب بخنقها اقتصادياً. وعلى الرغم من محدودية العقوبات الدولية والأميركية الانفرادية كما سلفت الإشارة، يظل التلويح بسلاح العقوبات هام حتى تترك القيادة الإيرانية محدودية مكاسبها من إتباع سياسات متشددة.

وفي ذات الوقت، ينبغي أن يدرك صانع القرار الأميركي أن إيران لن توافق أبداً على أي اتفاق تبدو معه بمظهر من يتراجع أو يتقبل الهزيمة علناً ولا يمكن إرغامها على التسوية عبر الضغوط والعقوبات بمفردها. فإلى جانب مسألة حفظ ماء الوجه، يعتقد العديد من نخبة إيران الحاكمة لاسيما خامنئي أن التسوية كنتيجة للضغط لن تعكس سوى الضعف وربما شجعت الولايات المتحدة في رفع سقف مطالبها. فلا بد من صياغة تصورات واضحة حول الحوافز التي ستقدم لإيران حال الوصول إلى تسوية تفاوضية، فالاقتصاد الإيراني يبحث إعادة الدمج في الاقتصاد العالمي وهناك أولوية لتحسين العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة ربما أمنت على المدى الطويل أرضية خصبة للإصلاح السياسي في

في المنطقة ويسهل من حماية مصالح أميركية رئيسية وتنفيذ العديد من الإستراتيجيات الأمنية والدبلوماسية للقوة العظمى. غير أنه لا يجب كذلك تحميل هذا الحل أكثر مما يحتمل، فهو لن يرتب تلقائياً مصالحة تاريخية بين الشعوب أو دمج كامل لإسرائيل في المنطقة بل سينتج في أحسن الأحوال سلاماً بارداً على غرار ذلك القائم بين مصر وإسرائيل وربما ترتب علاقة غير عدائية وإن كانت متوترة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ومن السهولة بمكان تحديد العناصر الضرورية اللازمة لإحياء حل الدولتين. فعلى الجانب الفلسطيني، ينبغي على القيادة التحلي بما يكفي من القوة التفاوضية كتمثلة لعموم الفلسطينيين وهو ما سيفتضي مصالحة بين فتح وحماس. كذلك، على القيادة الفلسطينية الاقتناع ومن ثم امتلاكها القدرة على إقناع الشعب الفلسطيني بالمنافع السياسية والاقتصادية لحلّ الدولتين وهو ما يتطلب أكثر من الأفق السياسي الذي تشدد عليه اليوم إدارة بوش. فالأمر يتطلب تنمية اقتصادية حقيقية والتعامل مع الأزمات المجتمعية الخانقة بفلسطين وهو ما يبدأ بإزالة إسرائيل لحواجزها وقيودها على حركة الناس والبضائع وكذلك برنامج طموح للمعونة الدولية.

أما على الجانب الإسرائيلي، فيتعين تجاوز الممارسات المقوضة لحلّ الدولتين إلى إلغاء العديد من نتائجها. بعبارة بديلة، لا مناص عن التجميد المباشر والفعل للشاط الاستيطاني بما في ذلك ما يقع في المناطق التي تزعم إسرائيل أنها ضمت إلى أراضيها فضلاً عن إزالة ما يسمى بالمستوطنات غير القانونية. ثم يستدعي ذلك سياسياً إقدام إسرائيل على التفاوض بغرض التبادل التعويضي لأراضي المستوطنات التي لن يتنازل عنها ولن تدمج بالتبعية في الدولة الفلسطينية.

فضلاً عن ذلك، ينبغي على القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية السعي نحو إقناع شعبيهما بأن الالتزامات التي يتفق عليها في المفاوضات هي التزامات فعلية وقابلة للتنفيذ وليست عرضة للتجاهل أو الإسقاط أو الانقلاب عليها مع أول عمل عنف أو مع قدوم الانتخابات الجديدة. مثل هذه المتطلبات تفتضي مساعي دبلوماسية حثيثة وخيارات داخلية صعبة. إلا أن المخيف اليوم هو أن إحياء حل الدولتين قد يرتب سيناريو شديد الاختلاف في السياقين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد يبدو من المستحيل فعلياً جمع حماس وفتح معاً من جديد مع إقناع الإسرائيليين في ذات الوقت أن التعهدات والالتزامات الفلسطينية بقضايا الأمن وحل الدولتين حقيقية. ولا ريب في أن مطالبة إسرائيل أن تخفف قيود التنقل المفروضة على الفلسطينيين وإزالة المستوطنات لن يكون سهلاً في ظل أي ظرف من الظروف، بيد أن

في الصراع حول مستقبل العراق.

وتتمثل الخطوة الثالثة في جمع كافة المجموعات والقوى العراقية معاً في مسعى للوفاق الوطني على شاكلة ما حدث في أفغانستان بمساعدة القوى الدولية والأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى على أن يضمن مثل هذا الجهد جيران العراق. فالوقت قد أضى مناسباً لإعادة تدويل الملف العراقي، فالأمم المتحدة قد أعادت فتح مكاتبها وبعض الدول العربية ومن بينها العربية السعودية قد أعربت عن رغبتها في إعادة فتح سفاراتها في بغداد وهو ما يأتي في سياق ارتفاع متميز لوتيرة النشاط الدبلوماسي في المنطقة. وما دامت الولايات المتحدة لا تفسّر «التدويل» باعتباره ضغطاً على دول أخرى ومنظمات دولية لتنفيذ سياسات مصاغة أصلاً في واشنطن وتمويلها أيضاً، فإن مساعي التوافق الوطني بالعراق قد تتكفل بالنجاح. ويمثل فتح حوار مع وبين الفصائل السياسية تغييراً جذرياً في السياسات الأميركية السابقة الرامية إلى المصالحة السياسية استناداً إلى نموذج أميركي لما يجب أن يتحول إليه العراق وإلى الفئاعة الزائفة بأن اللاعبين السياسيين الشرعيين والوحيدين في العراق هم القلة القليلة التي شاركت في انتخابات 2005 التشريعية التي نظمتها الولايات المتحدة. ومع أن بعض أولئك سيقاومون بقوة أي محاولة لجلب لاعبين آخرين إلى عملية المصالحة الوطنية، فإن على الولايات المتحدة ألا تخشاهم بل أن تضغط عليهم للقبول بتوسيع نطاق البحث عن توافق والتهديد بالانسحاب وانتهاء الدعم الأميركي إذا ما استمر الأمر على ما هو عليه الحال اليوم.

## فلسطين وإسرائيل

تتضمن المصالح الأميركية الأساسية في الشرق الأوسط إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على نحو يشجع بشكل طبيعي على سلام بين إسرائيل وكافة الدول العربية. ولعلّ الحل الوحيد في الوقت الحاضر الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام مع الحفاظ على وجود الدولة الإسرائيلية وحماية حقوق الفلسطينيين هو حل الدولتين، بيد أن تطبيقه قد صار من الصعوبة بمكان.

وميزات إحياء حل الدولتين جلية وواضحة، فهو سيحمي بشكل أفضل أمن إسرائيل وهويتها وسيحقق جزءاً من الأهداف الوطنية الفلسطينية، وسيخفف بالتبعية خطر اندلاع حرب أوسع

## سورية ولبنان

وفي ذات السياق لا بدّ من تطوير السياسة الأميركية إزاء سورية ولبنان. إن لبنان السيّد والعاملة مؤسساته من شأنه الإسهام في استقرار المنطقة، بيد أن استعادة كامل السيادة اللبنانية غير ممكن عملاً ما دامت المنطقة على ما هي عليه اليوم من توتر وعدم الاستقرار. فغياب الاستقرار الإقليمي يؤجج دوماً من خلافات الأطراف اللبنانية الداخلية ويزيد من حدة انقساماتها. وفي حين تعتبر الولايات المتحدة الممارسات السورية عنصراً مخرّجاً باستقرار المنطقة، فإن الحل يتمثل ليس في التحضير لحرب جديدة، هي في الواقع غير ممكنة بالنظر إلى تأزم الوجود العسكري الأميركي بالعراق وأفغانستان، بل في ربط سورية بعملية السلام مع إسرائيل بما يعنيه ذلك من إحياء المفاوضات بين نظام الأسد والحكومة الإسرائيلية حول مرتفعات الجولان ومن ثم العمل على تقليل حدة المواجهات الإقليمية مع الاستمرار في دعم وحدة وسيادة لبنان والضغط على سوريا لاحترام تلك السيادة ولتشجيع حلفائها في لبنان، لا سيما حزب الله، على الانخراط في مشروع الدولة.

وقد كان للولايات المتحدة اثر كبير على لبنان، حيث ساعدت السياسة الأميركية على إخراج الوجود السوري العسكري منه وأعطته فرصة حقيقية لاستعادة السيادة. إلا أن دعم واشنطن لحرب إسرائيل الواسعة على لبنان في صيف 2006 والانقسامات اللبنانية الحادة عادت بالسلب على الأوضاع الداخلية بالبلاد. وواقع الأمر أن على الولايات المتحدة اليوم أن تشجع الفرقاء اللبنانيين على استعادة الوحدة الوطنية من خلال انتخاب رئيس جديد للجمهورية ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وعملياً، تعني مثل هذه المقاربة أن على الولايات المتحدة أن تشجع التسوية والمصالحة في لبنان وتدعمها وتبحث عن مقاربة جديدة تجاه سورية تشجعها على تطوير سياساتها. ومنذ نهاية العام 2007، بدأت الولايات المتحدة تتلمس الحاجة إلى دفع التسوية بين الأطراف اللبنانية حول قضية اختيار رئيس توافقي، وكذلك أهمية أن تلعب الدول العربية كالسعودية ومصر دوراً هاماً في محاولة تعديل مسار السياسة السورية باتجاه استقرار لبنان. في التحليل الأخير، يعني ذلك استمرار الولايات المتحدة في دعم لبنان وسيادته دون أن يتحول هذا البلد الصغير إلى رأس حربة لسياسة المواجهة الأميركية بالمنطقة أو يزج به نحو حالة عداء مستمرة مع سورية. وعلى الصعيد الدولي ينبغي العمل على المضي

القيادة الأميركية قد تخشى الضغط على إسرائيل في هذا الصدد خوفاً من تعزيز قيادة فلسطينية تشمل حماس التي لا يثق بها الإسرائيليون.

إلا أن العودة إلى الماضي مستحيلة وصناعة ظروف أكثر ملائمة ليست ممكنة. من هنا أهمية التعامل مع أحد أكبر مصادر التوتر في الساحة الفلسطينية الإسرائيلية والمترتب على حتمية دمج حماس وعدم تخلي الحركة عن هدفها المعلن بإزالة إسرائيل من الوجود من خلال التعويل على أحد النجاحات النادرة التي حققتها دبلوماسية إدارة بوش والمتمثلة بمشاركة الدول العربية الرئيسية بالمسار السلمي المنبثق عن مؤتمر أنابوليس. فمن خلال الضغط على حماس بعقلانية وعلى مستوى الموقف الإقليمي والرغبة الفلسطينية الداخلية في الحل، يمكن إقناع حماس تدريجياً بالتخلي عن أهدافها الراديكالية والحد من تطرف أجنحتها. على الرغم من ذلك، يظل من غير الواقعي أن ننتظر من حماس ن تتبرأ تماماً من رؤيتها المتعلقة بدولة إسلامية، إلا أنه من المحتمل دفع قيادات الحركة نحو القبول بأن منطلق الأحداث يقودهم إلى اتجاه آخر عاجزون هم عن إيقافه (كما حصل فعلياً لفترة وجيزة في التسعينيات).

وبالتالي، على الولايات المتحدة التوقف عن ادعاء أن أبو مازن يرأس دولة قابلة للحياة افتراض أنه يتمتع بشرعية داخلية كافية تخوّله إبرام اتفاق سلام. أو أن العزل القاسي لغزة يمكن ترشيده بدقة وعلى نحو يدفع الشعب الفلسطيني إلى تأييد حكومة فتح في رام الله والتخلي عن حماس. فكل ذلك لن يحدث عما قريب، وربما كان الأنجع تشجيع المصالحة ورسم المعالم الأولية لاتفاق السلام النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين ففي ذلك عمل هام لكسب الرأي العام وعودة لمستوى من المصارحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين غب منذ اتفاقات أوسلو. ويتواكب ذلك مع جوهرية المساعي الرامية لإيجاد قيادة فلسطينية شرعية وقابلة للحياة وهم ما يستدعي تحوّل الولايات المتحدة من سياسة تستند إلى العقوبات الصارمة ضد حماس والأراضي التي تسيطر عليها إلى سياسة بديلة تقبل بها وتعمل على إحياء حكومة وحدة وطنية فلسطينية على غرار تلك التي رعتها السعودية وعملت حتى حزيران من العام 2006. وعندئذ تستطيع الولايات المتحدة أن تعمل على دعم التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار بين الحكومة الفلسطينية الجديدة الموحدة وإسرائيل وعلى تعزيز اتفاق واضح المعالم بين الفصائل الفلسطينية حول آليات التفاوض على قضايا الحل النهائي مع الحكومة الإسرائيلية.

أميركي واسع وبعيد الأمد بكل ما يرتبه من كلفة مالية باهظة وتداعيات سياسية سلبية في المنطقة. ولم تشارك الولايات المتحدة حتى اليوم في هذه المبادرات ونظرت دوماً بعين الريبة لها تخوفاً من أن تكون مجرد دليل على إذعان دول الخليج لإيران وهو ما يعبر عن مقاربة قاصرة. فواقع الأمر أن كافة دول المنطقة تشعر بالقلق إزاء قوة إيران الصاعدة وليس النشاط الدبلوماسي سوى مسعى لاحتوائها وتجنيد الشرق الأوسط خطر مواجهات عسكرية قادمة.

وتشير أدلة عدة أيضاً إلى أن الدول العربية تطور إستراتيجياتها الخاصة بها للتعامل مع إيران. فقد دعي الرئيس أحمدى نجاد في كانون الأول 2007 لحضور اجتماع لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة. وفي حين عبرت كل دول الخليج عن قلقها البالغ إزاء برنامج إيران النووي، فإن الدعوة شكلت إشارة أخرى إلى أن رغبة الدول الخليجية في تفادي مواجهة مع طهران. كما أوضحت السعودية، المقربة تاريخياً من الولايات المتحدة وحليفاتها الأهم في المنظومة العربية، أنها تسعى إلى تنويع دعمها الخارجي. في شباط 2007، استضافت الرياض الرئيس فلاديمير بوتين وأعلنت عن إبرام مجموعة من الاتفاقات التجارية الجديدة بين الدولتين وفي تشرين الثاني زار ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز موسكو للبحث في قضايا متنوعة أبرزها الاتفاق على صفقة أسلحة روسية للسعودية.

## مسألة الديمقراطية

لم ندرج الديمقراطية ضمن سلة المصالح الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بسبب التناقض الكبير بين المصالح الأميركية القصيرة والبعيدة المدى في سياق أي عملية تحول ديمقراطي حقيقية بالشرق الأوسط. فعلى المدى البعيد، من شأن شرق أوسط مؤلف من دول ديمقراطية مستقرة أن يشكل تطوراً إيجابياً للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبالنسبة إلى مواطني الدول العربية بالطبع. أما على المدى القصير، فإن درب التحول الديمقراطي من شأنه أن يصعب أكثر مما يسهل العلاقات الأميركية مع الدول العربية ويؤدي إلى نتائج على الأرجح لن تروق للولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك، أدت سياسات واشنطن خلال السنوات القليلة المنصرمة والتي ولدت لبساً بين دعم الديمقراطية وتغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة إلى

قديماً في إنشاء المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس الحريري.

أخيراً، تستلزم الصياغة الجديدة للسياسة الأميركية تجاه سورية التوازن بين القوة والدبلوماسية بمعنيها السلبي والايجابي. لذا يجب ألا يكون هدف السياسة الأميركية مجرد محاصرة سورية وعزلها أو تهديدها ، بل إقناعها بإنهاء دورها المعرقل في لبنان وإعادة بناء علاقاتها مع الدول العربية وتشجيعها على النأي بنفسها بعض الشيء عن إيران. فبموازاة الضغط على سورية، ينبغي العودة بشكل جدي الى العمل على احياء مفاوضات السلام السورية-الإسرائيلية والسعي نحو إعادة الجولان الى سورية. فالجولان ربما شكل مفتاح أساسي لتهدئة التوتر في المشرق وإنهاء الحروب بالوكالة الدائرة رحاها بلبنان منذ أمد بعيد وربما رتب لاحقاً تطبيع العلاقات السورية-اللبنانية وتحسين العلاقات السورية-الأميركية.

## توازن القوة

لقد تهاوى توازن القوة الإقليمي الذي حافظ عليه كل من العراق وإيران إسقاط نظام صدام حسين وما تلاه من انهيار للدولة العراقية. وكنتيجة لذلك، أضحت الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية في موقع القلق المستمر من تعاضم قوة إيران وبالتبعية تسعى هذه الدول مجتمعة إلى استعادة شيء من توازن القوة عبر استخدام مقاربات مختلفة. فالولايات المتحدة حاولت استعادة التوازن من خلال وجودها العسكري بالعراق وعبر محاولتها تشكيل تحالف إقليمي مناهض لإيران يهدف لاحتوائها. في حين ما فتئت الدول العربية، لاسيما تلك الخليجية، تبحث عن سياسات بديلة تجمع بين الاحتواء والدبلوماسية. ففي العام 2007، وقّعت دول الخليج صفقات أسلحة متعددة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا في ما بدا للوهلة الأولى وكأنه بداية سباق تسلح يهدف إلى معادلة القوة الإيرانية، بيد أن الدول عادت ومدّت أيضاً أيديها للدبلوماسية لإيران.

وبالنظر إلى فشل السياسة الأميركية حتى الآن، لا بد من الاعتراف بأهمية الأنشطة الدبلوماسية للدول العربية ودعمها أميركياً إذا أمكن بالتزامن مع المقاربة الجديدة إزاء إيران المقترحة آنفاً. فالمساعي الدبلوماسية العربية في حال نجاحها تحمل إمكانية فعلية استعادة شيء من توازن القوة المفقود وربما مكنت من الحد من حتمية الاعتماد على وجود عسكري

وإستراتيجيات تغيير الأنظمة بالقوة العسكرية ليس فقط لأن جمع بين الأمرين ولد نتائج شديدة السلبية بل أيضاً لأن الإطاحة بأكثر الأنظمة استبداداً لا يقود حكماً إلى الديمقراطية كما أثبتت الحالة العراقية. وواقع الأمر أن الفصل التام بين دعم الديمقراطية وتغيير الأنظمة بالقوة ليس بالمسألة اللغوية فحسب، إنما هو أمر يرتبط بسلة الأدوات المستخدمة وطرائق وضعها موضع التنفيذ.

أما الشرط الثاني فيتمثل في حتمية إدراك الولايات المتحدة للتداعيات المحتملة لسياسات دعم الديمقراطية التي تطلقها وأن تكون مستعدة للقبول بها وبالنتائج دون تسويق وهو ما يتطلب تقييماً صادقاً وواقعياً للأوضاع السائدة في كل دول عربية على حدا. فعمليات الانفتاح السياسي تأتي إلى الواجهة بجميع ما في الدولة المعنية من قوى سياسية ذات توجهات مختلفة وربما متناقضة. وما لم يتم فهم هذه القوى بصورة واقعية وعقلانية، لن تتمكن واشنطن من العمل بثبات على دعم الديمقراطية على المدى الطويل تجنب الارتداد عقيبها بالصورة التي قوضت من مصداقيتها خلال السنوات الماضية.

ختاماً، يجب أن تركز أي سياسة جديدة لدعم الديمقراطية على الدول الأكثر قابلية للإصلاح أي مجموعة الدول شبه السلطوية ذات المستويات المتنوعة من السياسة التعددية على غرار المغرب والجزائر ومصر والأردن واليمن. وفي هذه الدول، ينبغي على الولايات المتحدة التركيز على أهداف محددة بوضوح معدة وفقاً لخصوصيات واحتياجات كل دولة ودون صياغات فضفاضة ظاهرها الطموح وجوهرها الفراغ التام على غرار مبادرات «الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» و«الشراكة من أجل الشرق الأوسط».

أما في الدول صريحة السلطوية التي لا تتمتع بعد بمؤسسات تدعم النظام الديمقراطي أو قوى سياسية تعددية ومنظمة، فعلى الولايات المتحدة الاعتراف بعجزها عن الدفع نحو بداية للإصلاح السياسي بها. و عوضاً عن ذلك، يحسن التركيز في هذه الدول على مساعي دفع الأنظمة الحاكمة بها نحو إصلاحات يمكن إدخالها بمبادرات من أعلى على غرار تحسين أوضاع حقوق الإنسان وتوسيع وحماية حريات الصحافة والإعلام وتوسيع هامش تحرك منظمات المجتمع المدني. وفي ذات الوقت، يجدر بالولايات المتحدة الامتناع عن الإشادة بمثل هذه الإصلاحات المحدودة كبدائيات تحول ديمقراطي حقيقي على النحو الذي اتبعته إدارة بوش في باب التعاطي مع بعض الدول الخليجية في الآونة الأخيرة وهو ما ضاعف من فقدان مصداقية خطاب دعم الديمقراطية الأميركي. كذلك لا بد من متابعة

تبلور شكوك كثيرة ومشروعة حول الدور الأميركي ليس من السهل تجاوزها على المدى القصير. وفي حين لا يمكن للولايات المتحدة التخلي بالكامل عن أجندة دعم الديمقراطية نظراً لاستمرار المطالبة بالتغيير في الدول العربية، فإنه لا بد من إعادة صياغة دعم الديمقراطية باعتباره هدفاً أميركياً بعيد المدى على الولايات المتحدة المضي به بهدوء وثبات.

ولم تكن الاندفاع الأميركية نحو الديمقراطية العربية بين العامين 2003 و2005 مزللة في جوهرها، لكنها جرت بطريقة خرقاء ومتعجلة أدت إلى تقويض مصداقية دعم الديمقراطية إلى حد بعيد. فمنذ البداية، تحدثت الولايات المتحدة عن الديمقراطية بلا تمييز بين دول بها ممارسات تعددية ومؤسسات مستقرة على غرار المغرب ومصر مثلاً، وأخرى مثل السعودية يصعبُ بها حتى تخيل مداخيل البدء بعملية انفتاح سياسي. كذلك، في حين تحدثت القيادة الأميركية عن نضال بعيد المدى يطال أجيال عدة، فإنهم أظهروا عملياً قلة صبرهم، ومضوا أيضاً في مقاربات وسياسات تعميمية متجاهلين الظروف السائدة في الدول العربية المختلفة ومن ثم التداعيات المحتملة للسياسات التي تبنتها واشنطن. وبالتعبية، تراجعت الولايات المتحدة بسرعة عندما قادت المساعي الأولية إلى نتائج لم تتوقعها ولم ترغب القبول بها على غرار فوز حماس في انتخابات فلسطين والأداء القوي لجماعة الإخوان المسلمين بنشرية مصر. وكنتيجة لذلك، عندما انقضت الحكومة الأردنية على الجمعيات المهنية وعندما قمعت الحكومة البحرينية التظاهرات الداعية إلى الإصلاح الدستوري وعندما عمدت الحكومة المصرية إلى استخدام المحاكم العسكرية وأحكام السجن الطويلة للقضاء على حركة الإخوان المسلمين، نظرت الحكومة الأميركية إلى مصالحها الأمنية القصيرة المدى وأهمية حلفائها المعتدلين ولم تتبس ببنت شفة.

وتتطلب أجندة دعم الديمقراطية إعادة تفكير وصياغة شاملتين. فمن الأفضل السماح لسياسات إدارة بوش في هذا المجال وهي تحتضر اليوم بأن تتوارى بهدوء وألا يتم إطلاق سياسات جديدة إلا عند استيفاء شرطين رئيسيين هما: أولاً ضرورة تحديد مفهوم دعم الديمقراطية تحديداً واضحاً، ففي الشرق الأوسط تأرجح المفهوم بين الخطاب الداعي للإطاحة بالأنظمة المعادية من جهة وبين برامج التبادل الثقافي والتربوي وبرامج حقوق الإنسان والدفاع عن المرأة والأقليات غير الفعالة من جهة ثانية. ومما لا شك فيه، ركز الانتباه في الشرق الأوسط بشكل أساسي على نبرة التهديد والخطابات الرنانة والتفاوت الشاسع بين الخطاب الرسمي وبين الأفعال على نحو يحتم اليوم التمييز بين دعم الديمقراطية

صياغة السياسات بعيدة المدى الرامية إلى دعم التغيير السياسي على نحو تدريجي والتعامل بموضوعية وواقعية وصراحة مع التناقضات الحتمية بين المصالح الأمنية القصيرة المدى وهف التحول الديمقراطي بعيد المدى ومن ثم الحد من الأضرار المترتبة هنا على مصداقية الولايات المتحدة وصورتها بالشرق الأوسط.

## الملاحظات

## حول مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تشجيع التعاون بين الدول وتعزيز مقومات السلام العالمي عبر الأبحاث والدراسات. تأسست سنة 1910 ولعبت أدواراً مهمة في تطوير مؤسسات القانون الدولي والأمم المتحدة. وتتألف مؤسسة كارنيغي اليوم من خمسة مراكز في الولايات المتحدة وروسيا والصين والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، أي في المواقع التي سيكون لتطورها السياسي وسياساتها الدولية التأثير الأكبر على إمكانية تحقيق السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في عالم اليوم.

كما تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة كارنيغي تنشر مجلة فورن بوليسي (أي السياسة الخارجية) التي تعد من المجلات الرائدة عالمياً في مجال السياسة والاقتصاد والتي تصل إلى القراء في أكثر من 120 دولة وبلغات عدة.

1. راجع تقرير مجموعة الأزمات الدولية، التعامل مع برنامج إيران النووي، تشرين الثاني 2004
2. راجع: <http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=texttrans-english&y=2007&m=April&x=20070418190715xjsnommis0.4429132>
3. وفقاً لأحد أبناء القذافي، «نحن بدأنا بالتفاوض قبل بداية الحرب ولا يعود ذلك إلى خوفنا أو إلى تعرضنا لضغط أو ابتزاز من الولايات المتحدة.»
4. راجع كتاب غوردون كوريرا «تسوق القنابل»، الفصل 7.
5. راجع: <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/html.9-20031219/12/>
6. أصدرت برامج الأمم المتحدة الإنمائية أربعة تقارير حول التنمية البشرية العربية بين العامين 2002 و2006. وأدان التقرير الأول، التنمية البشرية العربية 2002، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002) ثلاثة أنواع من العجز في التنمية البشرية في العالم العربي هي: الفجوة المعرفية وتعثر الديمقراطية وتعثر المساواة بين النساء والرجال وضعف حقوق المرأة بوجه عام. ومن ثم نظر كل تقرير من التقارير الثلاثة اللاحقة في أحد هذه المجالات. والجدير بالذكر أن الدراسات الأربع التي صاغها مفكرون عرب أثارت موجة عارمة من الجدل في المنطقة.
7. مصطلح «الهلال الشيعي» استخدم للمرة الأولى في الثمانينيات من جانب مجموعات شيعية متشددة في العراق.